

حقرق الطبع محفوظة الطبعة الأولى ١٠٤١هـ ١٩٨٦م الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـــ ١٩٨٨م

417,0

جال الدين القاسمي

-

1 8

唐"

الاستثناس لتصحيح أنكحة الناس / جمال الدين القاسمي

عمان : دار عمار للنشر ، ۱۹۸۸

(٦٤) ص

(19AA/A/EEA) 1.,

إ ــ الأسلام ــ انكحة أ ــ العنوان

(عُتُ الفهرسة بمعرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية)

موافقة دائرة المطبوعات والنشر

رقم الاجازة المتسلسل ١٩٨٨/٨/٤٢٦ رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ١٩٨٨/٨/٤٤٨

الطابعثون جمعیت عمت ال المطابع التعن وسیر هانت ۲۰۷۲۱ - صن ب ۸۵۷ عمت مان - الأرد ن

يتكم: فضيّلة الشّيخ محمّد الراق م شقترة

الحمدُ للهِ الذي وهَبَنَا مِن رَأْفَتِهِ ما يُذْهِبُ به عنّا قَسْوةَ القلوب، ومِن نور كِتابه ما يكشِفُ عن عيوننا عَشَى الكُنُود، ومِن هَدْي نبيّه ﷺ ما يُزيلُ عن صدورنا حَيْرة الشَّرود.

أمابعساده

. جمالُ البدينِ القاسِميُّ كَوْكَبُ دُرِّيِّ انْبَثَقَ ضَوْوُهُ من سَمَاء بلادِ الشَّام، وتَنَوَّرَتْ به أرضُها، وتَهَادئ ينخفِقُ فوق الآفاقِ، يملأ العيونَ الشائقَةَ إلى الخَضْراءِ حُبًّا، والقلوبَ الراغِبةَ في الجنَّةِ هَوَى إليها وهُدَى.

أمضى القاسميُّ رحمه الله جُلِّ حياتِهِ في التَّأْليفِ والدَّرْس، فسعى إليهِ طُلَّابُ العلمِ في مسجدِهِ ودارِهِ، يأخذون عنه أُصولَ المعرفةِ والعلمِ، في شَغَفٍ وحِرْص وصَبْرٍ.

نَظُروا وقد حَلَّت بينهم وبين العلم سنون جُرُزٌ، أَقْفَرَتْ فيها أرضُ الشام من تلاميذ مَدْرسة شيخ الإسلام ابن تَيْميَّة رحمه الله تعالى، وأَعَوَزَها عِلْمُ الكتاب والسنّة، وظلَّت ترتقب يوماً يُفيء فيه الله عليها مِن نَعْمائه ما يُغيثها، ويُنبِتُ فيها رجالاً من تلاميذ تلك المدرسة، يَسْتذكرون بهم ذلك الصَّوْتَ القويُّ الذي أَخافَ التَّتارَ، وأَخْفَتَ صوتَ المُنْكَر، وشَدَخ رَأْسَ البدعة، وأحيا في النَّاس سُنَناً أَماتَها أهلُ الفُسُوقِ والضَّلالةِ، وَأَعاد بِنَاءَ العقيدةِ وأَحيا في النَّاس سُنَناً أَماتَها أهلُ الفُسُوقِ والضَّلالةِ، وَأَعاد بِنَاءَ العقيدة

الذي أَعْمَلَتْ فيه مُعَاوِلَها أيْدي السّوء، وأعاد في مُجْتَمَع الشَّام سيرة المُحْتَمَع الأُول بما أثْرَعَ عقله من علم نقيَّ خالص على أيْدي شُيوخِهِ الكُثر، ويما أُوتي من قُوّة جنان، وشدّة عارضة، وشجاعة قلب، شهد له بذلك كله خصومه قبل مُحِبِّه، والفَضْلُ ما شَهدَتْ به الأعداء.

فجاء ها القاسمي يُضِلُ بعض ما انقطع، ويُحيي شَيْنًا مِن مُواتِ القُلُوبِ التي أفسدَها احتجابُها رُدْحاً طويلًا عن السنة وعلومها بما أُجِذَ به أَهلُها مِن مُتَابِعة لأَهْلُ الأَهْوَاءِ المُضِلَّة، ومُجَاراةٍ لُمحبِي الرِّياسةِ والسَّمْعَة، وخوفِ على نَفْس أَنْ تُؤذى، أَو مال أَنْ يُنْقَصَ، واستِعْلاءِ والسَّمْعَة، وخوفِ على نَفْس أَنْ تُؤذى، أَو مال أَنْ يُنْقَصَ، واستِعْلاءِ أَصْحابِ الطُّرُق، واستِحْواذِهِم على العامة وكثير من الخاصة، وإعجابِ أَصْحابِ الطَّرُق، واستِحْواذِهِم على العامة وكثير من الخاصة، وإعجابِ جلِّ أَتْباع المَذَاهبِ بالآراءِ المَوْروثة واستِمْكانِها من نفوسهم، فلا يرون لغيرها من حق أو شبه حق مكاناً عندهم، ويخبطون خبط عَشُواء في متاهاتٍ لا أَوْلُ لها ولا آخِرَ من الآراء والأقوال والظُنون.

حتى إذا اسْتَيْأُسوا وقَفوا مُهْطِعينَ رؤوسَهم لا يرتَـدُ إليهم طرفُهم وأفئدتُهم هَوَاء.

وَحَمَلَ القاسميُ عِبْنًا كبيراً، فَقَلَمُ يكتب، ولسانُ يُحَدِّث، وعقلُ يدورُ في أَرْوِقَةِ الماضي والحاضِر، يلتقطُ شَتَاتَ العلوم والمعارف، يُؤلِفُ بينها، وينسبخُ منها كُتُباً نافِعةً، تَجري في الناس جَريانَ الماءِ الرَّقْراق في جَدَاولِ الرَّبيع، يُسارعون إليها يُمَتَّعونَ بها عقولَهم، ويَجْلونَ بها أذهانهم، ويَسْتذكرون بها ما غاب عنهم _ زماناً _ من سيرة شيخ الإسلام.

ولقد كان مِمّا كَتُب الجمالُ القاسِمِيُّ كتابَه النافع المُسْتَطابَ

«الاستئناس لِتَصْحيح أَنْكِحَةِ النَّاس»...

وَمَنْ يَقِراً كَتَابَه هذا يَحُسُّ إِحْسَاساً وافِراً ضَخَماً أنَّ القاسميُّ رَكِبَ فُلْكَ الاجتهاد، وكَسَر قَيْدَ التَّقليد، وسار في الطَّريقِ الذي شَرَعَهُ الأئمةُ الأعلامُ مِن سَلَفِ هذه الأُمَّة، فاستنارَتْ بهم الأرض، وصارت أقلامهم مصابيح هادية انجلت بها الظلمات، واستنارت بوَهْبِها العقول، فأخذ نفسه في هذا الكتاب مَأْخذا حازِماً واصحاً جريئاً، فأبدى سريرتهُ المُكتَّمة بالانتصار للحقّ في سطور جليّة، يَنْبو عنها النَّظُرُ الأَعْشَى، ولا يلمَّ بها إلا مَن أُوتِيَ للحقّ مِن العلمِ المَوْروثِ عن أطباقِ السابقين من أسلافِ هذه الأمَّة الصالحين.

وما كانَ ـ رَحِمَهُ الله ـ لِيُواطِىءَ ما جرى عليه المُتأَخُرون، ولا مَنْ كان على مثل ما هم عليه مِن بَعْض المُتقَدِّمين، فتشابهوا في الرَّأْي الذي يبدو ضعفُه ووهاؤه من أُوَّل نظرة إليه، ولو كانَ النَّاظِرُ شَادِياً في العِلْم الصَّحيح!

وما حَمَلَهُ على تأليف كتابهِ هذا إلا غيرتُه على العامَّةِ الذين ابتُلوا بأمثالهم مِمَّنْ يُلْبِسُ نفسه تُوب العِلْم ، فَأَدَارَ رَحَى قَلَمِهِ لِيُخْرِجَ مِن تحتهِ طِحْناً مُشْبَعاً سائغاً للطَّاعمينَ: بِسَوْقِهِ الأَدِلَّةَ الواضِحةَ الدامِغةَ على بُطلان ما يُفْتي به هؤلاءِ لأُولئك، وبإثبانه بالآداب الشَّرْعيةِ التي يبجبُ أَنْ تُراعىٰ في مسألةِ الطّلاق، فيبعث ـ بذلك ـ في مسألةِ اجتماعيةٍ مهمةٍ غاية، وهي مسألةُ الطّلاق، فيبعث ـ بذلك ـ الطمأنينة في قلوب الناس على صِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ، وسَلامة أَنْسَابِهِمْ.

وقَيِّضَ اللهُ لهٰذَا الكِتَابِ الْأَخَ الشَّابِّ على حسن علي عبد الحميد،

فَأْتَى عليه تَخْرِيجاً، وَتَوْثِيقاً، وُرَدًا، وتعليقاً، فكانت تعليقاتُه كلُّها ثَمَراتٍ يانِعَةً، ذادَتِ الكتابَ وضوحاً وبياناً، وَوَصَلَتْهُ بنفائس الكُتُبِ.

وإنّي لأرى لهذا الأخ يَرَاعَا سَيُقِف إِنْ شَاءَ الله في مَصَاف يَرَاعات مَنْ سَبَقُوه مَمَّن نَفع الله بهم المسلمين، وَفَقه الله ، وجُنّبه مَوَاطن الزّلل ، ومُزّالتي الغُرور، وَجُعُل له مِنْ دينِهِ رِدْءًا ينفعُه في آخِرته ودُنياه. وصحبه ، وصلى الله وصحبه ،

وكتبه محمد ابراف يم شعت رة

مقدمةالحقق

إنَّ الحمد لله نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَنْ يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه رسالة مفيدة أنشرها اليوم بين القراء المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي، مجفقة، مخرجة الأحاديث، تقرّبها عين القارىء إن شاء الله تعالى.

ولقد شعرت مراراً - عند مطالعتي لهذه الرسالة - بحاجة مسلمي اليوم إليها حاجةً شديدةً جداً، وسيعرف القارىء الكريم السبب في ذلك عند مطالعته لها.

والذي زاد همتي، وأكّد إصراري على إعادة نشرها بهذه الصورة المشرقة البهية هو نُدرةُ نسخها، وقلة تداولها، حتى غَدَت في حكم المفقود.

وسأقدم بين يدي الرسالة بمقدمتين مهمتين :

الأولى: قيمة هذه الرسالة.

الثانية: ترجمة المصنف.

فالله العظيم أسأل أن ينفع بها المسلمين، وأن يأجر كاتبها، ومحققها، وناشرها،

والناظر فيها، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

الزرقاء في:

١٨ شوال ٥٠٤١هـ

وكتب

أبو الحارث علي بن حسن بن علي

قيمة مسله الرسالة

إن الحياة الاجتماعية لها أهميةً عُظمى في ديننا انعظيم، وتأكيدُ ذلك ظاهرٌ في كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة النبوية.

ومِن أَوْكد المسائل الاجتماعيات مسائل الزواج والطلاق، فعليهما يتركز عُظم الحياة البشرية. الحياة البشرية.

وهـذه الـرسالة نبحث في مسائل الطلاق الواردة على السنة كثير من أغمار العامة، دون وعيى، أو معرفة، أو تثبّت.

الوهي آخر مؤلفاته، كتبها في رحلته إلى فلسطين، فأوضح فيها أن أكثر طلاق الناس غير واقع، لأنه غير مستوف للشروط التي توجب وقوعها،(١)

فهي إذاً - والحال هكذا - ذات فائدة عظيمة ، ونقع كبير للمسلمين جميعاً .

«وقد قال - رحمه الله - لتلميذه : - هل تدري لماذا سميتُها بهذا الاسم؟ قال: لا أدري، قال: إنني بينت في هذه الرسالة بالأدلة القطعية أن أكثر طلقات الناس غير واقعة، وصدَّرتها بكلمة (استئناس) ليُقبل الحشوي (٢) الجامد على قراءتها، ولا ينفر منها، وفي الحقيقة ينبغي أن تسمى (الأدلة القاطعة على تصحيح أنكحة الناس) (٣)».

⁽١) «شيخ الشام جمال الدين القاسمي» (ص ٧١) للأستاذ محمود مهدي إستانبولي.

⁽٢) أراد المصنف رحمه الله من هذه النسبة ، معنى الجهل ، والتقليد الجامد ، لا المعنى الذي كان معاندو أهل السنة يطلقونه على أعدائهم السنيين ، وانظر كتاب وتأويل مختلف الحديث، (ص ٥٥) للإمام ابن قتيبة ، و والغنية ، (ص ٨٠) لعبد القادر الجيلاني .

⁽٣) وشيخ الشام؛ (ص ٧١).

إذا عرفت ذلك - أخي القارىء - فيجب عليك قراءتها بتدبر واهتهام، ثم تبليغ هذا العلم النافع لمن يليك من الأهل والأصحاب، والله تعالى أعلم.

XXX

ترجمة الصنف

- هو الشيخ الإمام، العلامة: جال الذين بن عمد بن سعيد بن تاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر القاسمي .
- ولـد ضحى يوم الاثنين لثانٍ خلت من شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وثبانين ومئتين وألف.
- نشأ في بيت دين، وورع، وخُلُق كريم، وكان أبوه فقيها شاعراً، غلب
 عليه الأدب، وكان جده فقيهاً عالماً صالحاً.

👁 درس على مشايخ كثيرين:

فقرأ القرآن على الشيخ عبدالرحمن المصري ثم الدمشقي، وجوَّده على شيخ قراء الشام الشيخ أحمد الحلواني، ودرس التفسير والحديث والفقه والأصول وعلوم العربية على أجل علماء الشام كالشيخ سليم العطار، والشيخ بكري العطاري، ونال إجازات علمية عامة من الشيخ محمود الحمزاوي، والشيخ طاهر الآمدي، والشيخ محمد الطنطاوي، وغيرهم.

- لقد ترك رحمه الله في نفوس طلابه، بل في نفوس كثير من الذين كانوا يَردون مجلسه، وينهلون من معين أدبه وعلمه أثراً باقياً، لقد كان مربياً لطيف المعشر، كريم الخلق، كبير القلب، بادي الحب، لا يرى منه الناس إلا وجهاً طَلْقاً، وجانباً ليناً، وأنساً عمتعاً، إلى جانب العلم الغزير، والأدب الوفير.
 - خلّف رحمه الله وراء، كتباً ورسائل تجاوزت المئة، على صغر سنه،
 وكثرة أعماله.

ومؤلفاته غزيرة المادة، مختلفة المواضيع، متينة المعالجة.

● توفي - رحمه الله - مساء السبت في الثالث والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مئة وألف، ولم يبلغ الخمسين من عمره، فرحمه الله وأجزل ثوابه الله

ودُفن في مقبرة الباب الصغير - بدمشق ،

مصادر ترجمته

:

۱- «حلية البشر» (١/ ٤٣٥) لمحمد كرد على.

۲- «الذكرات» (۱۸۷/۳) له .

٣- وتراجم أعيان دمشق» (ص١١٨) للشطّي.

٤- «منتخبات التواريخ لدمشق» (٢/٢١٧) للحِصني.

. ٥- «معجم المفسرين» (١ /١٢٧) لعادل لويهض.

٦- «معجم المؤلفين» (١٥٧/٣) لعمر رضا كحالة.

٧- وفهرس الفهارس، (١/ ٢٥٨) للكتّاني.

٨- ومعجم الطبوعات، (١٤٨٣) لسركيس.

٩- «معجم الشيوخ» (١/٧٧١-١٨٦) للفاسي.

١٠- «الأعلام» (٢/ ١٣٥) لخير الدين الزركلي.

١١- «الموسوعة العربية الميسرة» (١/ ١٤٠٠) لغربال ..

11- مقدمة عاصم البيطار لـ «موعظة المؤمنين» (٩-١١).

۱۳ – مقدمة ظافر القاسمي لـ (۲۰۱۹۱–۲۰۱) من «قاموس الصناعات الشامية».

وقد ألَّف ظافر بن جمال الـدين القـاسمي كتاب «جمال الدين القاسمي وعصره» وقد طبع في بيروت سنة ١٣٨٥هـ.

وللأستاذ محمود مهدي استانبولي كتاب «شيخ الشام: جمال الدين القاسمي» طبع في المكتب الإسلامي - بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.

ين إِنْ الْمُعْلِّمُ الْمُعْلِمُ الْمِعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمِعِلَمُ الْمُعْلِمُ الْمِعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمِعِلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمِعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلْمِ الْمِعِلَمِ الْمِعِلْ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعَلَى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد عُلم ماابتُليتُ به العامةُ من كثرة الحَلْفِ بالطلاق، وجريانهِ على ألسنتهم في حميع الأوقات عَلَى الإطلاق، فتراهم يحلفون على كل شيء بالطلاق، حتى على تناول الأكل والشرّب وعَلى الاجتماع والافتراق، ولا يُحصى في كل يوم من الأيام، عددُ حَلْفِهم بالطلاق والحرام، وقد عَمّ البّلا، أهلَ المدن والقرى.

ثم اتّفق أني سمعتُ بعض ألمتفّهة المتعصبين يقول بأنَّ هذه الأيْهان لما كانت واقعةً على الحالفين بها لا محالة، وقد أَفْسَدَتْ أنكحتَهم بتجاوزها الثلاث، كانت أولادهُم أولاد رنا، وذريتُهم مبنيةً على الفُحش والخنا.

فاخذتني الغَيْرة على هؤلاء العامة لما سمعتُ ذلك، وقُلت: والله ليس الأمرُ كذلك، فطفق يجادل مطيعاً داعيَ التعصب، وعادلاً عن العدل والإنصاف إلى المهاحكة والتصلّب، وأنا أردُّ هذا القذف عن عامة المسلمين، وأقول: إنَّ رميهم بهذه الفاحشة لقَذْفُ في أعراضهم تأباه الملةُ والدينُ، وكيف يكون أكثرُ أولادِ العامةِ أولادَ حرام، والعامةُ هي السوادُ الأعظمُ وأكثر [أهل] الإسلام. فقال: إن عندي في ذلك أقوالاً كثيرة، في كتب شهيرة، فقلتُ له: رُويدك، إنَّ الحق في المسائل ليس مُنحصراً في قول ولا مذهب(۱)، بل لا يسوغ لأحدِ أن يجعل الحق عند فريق واحدٍ في كل مطلب، مادامت المسائل اجتهادية، لم يَرِدْ فيها نصوص قطعيةٌ، وقد اختلف فيها الأئمة قديهًا وحديثاً، وهذا يؤوًل آيةً وذاك يؤوًل حديثاً.

⁽١) وهذه قاعدة عظيمة من قواعد أصول ألفقه الإسلامي.

وقد أنعم الله على الأمة بكثرة مجتهديها، وبعدم انقطاع رجال الاجتهاد فيها، كي لا تخلو الأرض - والعياذ بالله - من قائم لله بحجة ١١٠ وهاد إلى البرهان ومُرشد إلى واضح المحجّة. 2

1

1

Ĝ

Ľ

وجائي أنَّ عدة المجتهدين من السَّلَف والخَلَف لا تُحصى، وأقوالهم وفتاويهم في نوازل الأقضية لا تُستقصى، وكلُّهم من رسول الله ملتمسُّ (١٠)، ومن أنوار شرعه مقتبسُ

وللسّلف من الصحابة والتابعين، أقوالٌ في مسائل الطلاق، لا تقتضي ماتوَهُمْتُهُ ١٠٠ مَنْ وقوعه على العامة بالاتفاق، وماذا عليهم إذا أخذوا بقول السلف الصالحين، وكلّهم من عيون الأئمة المجتهدين، فإنَّ الأئمة من الصحابة والتابعين، ومَنْ بعدهم من المجتهدين، تنازغوا في مسائل كثيرة : هل يقغ فيها المطلاق أو لا يقعع وهل يقع واحدة أو ثلاثاً؟ وتنازعوا في بغض الصور: هل الطلاق مباح أو محرم؟ كما سنائره بعد معزواً إلى كل جِهْبِذٍ مقدَّم.

وقلتُ له أيضاً: أتظنُّ أنَّ غير الأثمة الأربعة لا يُعمل بأقواهم في الفُتيا وقضاء الأحكام؟ وأنه لا يجوز الخروجُ عنهم في الحلال والحرام؟ أو تَزْعُمُ أنه لم يرد في أقوال العلماء والمحققين، ما يُجيز العمل بقول غيرهم من صحابة وتابعين؟ إنْ كنتَ تظن ذلك أو تزعمه فقد ظننتَ باطلاً، وزعمت خطأ عاطلاً، كيف والصحابة أجدر الناس بالاتباع، ثم التابعون مِنْ بعدهم بلا نزاع، إذ لم يُختلفُ في أنه يؤثر في باب

 ⁽١) وللحافظ الإمام جلال الدين السيوطي رسالة «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن
 الاجتهاد في كل عصر فرض» مفيدة في بابها جداً، وهي مطبوعة متداولة.

 ⁽٢) وهـذا على وجه العموم، وإلا فإن هناك أقوالاً مذهبية كثيرة ليست معتمدة إلا على مجرد الرأي، دون الاعتماد على الكتاب والسنة!.

⁽٣) الخطاب مازال من المصنف لصاحبه المتفقه المتعصب!.

التقليد(١) لمن يؤمَّه الأعلمُ والأفضلُ ، ثم الأمثل فالأمثلُ .

قال: أنا لا أعترف إلا بالمأتور من فقه الأئمة الأربعة، وأنكر على من ينحو نَحْوَ غيرهم برخصة أو سَعَة، فقلت له: أعوذ بالله من الجهل الفاضح، والضلال الواضيح، أما قرأت «جَمْعَ الجوامع»(١) وهو مما يقرؤه المبتدئون في الأصول، وقول مؤلفه السَّبْكي(١) في خاتمته في عقيدته التي تلقَّاها مَنْ بعده بالقَبول(١)، وهي قوله مع شرحه(١):

(و) نرى (أن الشافعي ومالكاً وأبا حنيفة والسفيانين() واحمد والأوزاعي وإسحق) بن راهَوَيْهِ (وداود) الظاهري() وسائر أئمة المسلمين على هُدى من ربهم اه.

فسمّى تِسعة لعِظَم شهرتهم، وعمَّ مالا يُحصى بُعَدُ مِن سائرهم، حتى دخل في قوله: «وسائر أئمة المسلمين» كلَّ إمام مجتهد من التابعين، ومَن بعدهم كالإمام زين العابدين وابنه الإمام أبي جعفر الباقر وابنه الإمام جعفر الصادق(٨)، وأئمة آل البيت الحسّني والحسّني وغيرهم من أثمة الحديث والفقه والفتوى، فكلَّهم أئمة البيت الحسّني والحسّني وغيرهم من أثمة الحديث والفقه والفتوى، فكلَّهم أئمةً

⁽١) انظر رسالة «القول السديد في الاجتهاد والتقليد» للإمام الشوكاني، وهي مطبوعة بتعليق عبدالرحمن عبدالخالق.

⁽٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥) وهو مطبوع متداول.

 ⁽٣) هو تاج المدين عبدالوهاب بن علي السُّبكي، المتوفى سنة (٧٧١هـ) ترجمته في «الدرر الكامنة» (٢/٥/١).

⁽٤) سوى بعض المباحث، كالصفات الإلهية، وغيرها.

⁽٥) انظر دحاشية العطار على جمع الجوامع، (٢/ ١٩١).

⁽٦) الثوري، وابن عُيينة.

⁽٧) وتراجمهم معروفة مشهورة.

 ⁽A) وقد ترجمهم جميعاً ألمحبُّ الطبري في «ذخائر العُقبى في مناقب ذوي القُربى» وهو مطبوع.

أَحِيارُ، دُورِ فَقَهُ وَفَتَاوَى وَآثَارِ؛ رَضِي الله عنهم، يَأْخَذُ بِقُولُم اللَّقَلَّدُ (١)، ويدعم رأيه برأيهم إذا وافَقَه المجتهد، وكم لهم مِن مُقلدةٍ وأُتّباع ، منتشرين في كثير من الأصقاع! ومَن قرأ تواريخ تقويم البلدان، رأى من ذلك مألم يكن في الحُسْبان!!.

ثم قلتُ له: أمّا قُرَأتُ «ميزان ١٠٠» العارف الشّعراني ١٠٠ قدس الله روحه وقولَه بهذه الميزان إنّح مامثاله ١٠٠ : «من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في أنَّ سائر أئمة المسلمين على هُدى من رجهم، كونّه يحصل له في باطنه ضَيْقٌ وحَرَج إذا قلّد غير إمامة في واقعه، ويقال له: أين قولك: إن غير إمامك على هُدى من ربه؟ وكيف يحصل في قلبك ضَيْقٌ وحرج من الهدى؟ فهناك تندحض دعواه، ويظهر له عدم صحة عقيدته إن كان عاقلا».

ثم قوله قدس الله روحه أيضاً ١٠٠ : «من لازم من ترك العمل بجميع الأقوال المرجوحة نقصان الثواب وسوء الأدب مع أصحاب تلك الأقوال».

ثم قال: «فمن توقف في حصول النواب بها سنّه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قُلنا له: إما أن تؤمن بأن سائر المسلمين على هدى من ربهم، فلا يسغُه - إنّ كان صحيح الاعتقاد - إلّا أن يقول: نعم، فنقول له، فحيثها آمنت بانهم على هدى من الله تعالى وأن مذاهبهم صحيحة لزمك الإيهان بالنواب لكل من عمل بها على وجه الإخلاص».

⁽١) إن المعنى الدي أراده المصنف من قوله: «المقلد» هو غير المعنى المصطلح عليه بين الأصوليين، إنها هو يريد معنى ألمتبع، وهي المرتبة الوسطى بين الاجتهاد والتقليد، وانظر «الاعتصام» (٣٤٤/٢) للشاطبي.

⁽٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٨) وهو مطبوع مشهور.

⁽٣) هو عبدالوهَّاب بن أحمَّد، المتوفي سنة (٩٧٣هـ)، ترجمته في «شذرات الذهب؛ (٣٧٢/٨).

⁽٤) انظر «الميزان الكبرى» (١٣/١/).

⁽٥) نفسه (١٩/١).

أما سمعت البيت الذي ينشده شرَّاح ١١ لجوهرة١١٠ :

و تطول في صحتها النقول.

وجمائمزٌ تقليدُ غير الأربعة في غير إفتساء وفي هذا سَعَـه

وهل تعلم معنى قوله: «في غير إفتاء؟، وربيا عذرتُك فقد خفي معناه حتى على بعض النّبهاء، فظن أن المراد أنه يُعمل بأقوال ماعداهم في خاصة النفس دون والمتأثناء الفتيا للناس، فَخَبُّط في ذلك، ولَبسَ غاية الالتباس، وهل عُهد في الشريعة حكمٌ من أحكامها تعمل به الخاصةُ دون العامةِ ، أو فرعٌ ديني يُهمس به ولا يَجهر للأمة؟ كلُّ ثم كلًّا، وإنها تعلَّق قوله: «في غير إفتاء» بقوله: «تقليد» أي: وجائزُ التقليدُ في غير حالة الإفتاء، لأنَّ حالة الإفتاء يجب فيها الاجتهاد، ولذا اتفق الأصوليون على اشتراط الاجتهاد للمُفتى(١) وقالوا: المفتى هو المجتهد، فكأنه يقول: ويجوز التقليد لغير المجتهد، وهني كلمةً مُتفق عليها بين أهل الأصول لا تحتاج إلى أن

الوفؤوسيك

وأما غير المجتهد ومن ليس له بأهل فجائزٌ له التقليد للأئمة الأربعة ولغيرهم، ولا يسوغُ نسبةُ الضعف لأقوال سواهم، وتضعيف مايضعّف من الأقوال، لا يسلم إِلًّا إذا خالف ماهـو أقـوى منـه في باب الأدلـة والاستـدلال. وحاشا أن يصير الضعيفُ ضعيفاً بمجرد التضعيف، أو يقول فقيهٌ بدون دليل من كتاب أو سنة: هذا لا يُفتى به أو هذا ضعيف، بل لابد من التمحيص والتدقيق، وبذل الجهد والخروج من المأثم بالتحقيق، فالأمرُ ليس بالسهل، حتى يُقدم على التقول في ذلك الْمُتَطَفِّلُ على موائد العلم والفضل.

⁽١) هي «جوهرة التوحيد» لِلْقَاني ، وانظر «الشرح الجديد على جوهرة التوحيد» (١١١-١١٣) للعدوي,

⁽٢) انظر «الموافقات» (٤/١٦) ولصديقنا الدكتور محمد سليمان الأشقر رسالة «الفتيا ومناهج الإفتاء، 'انظر (ص٧٧-٢٨) منها، فإنها مفيدة.

ثم قلت له: ألا تدري أنه انتمى إلى غير الأثمة الأربعة مِن أبطال العلم والسرفان، مَنْ سارت بذكر فضله الركبان؟ هذا الإمام أبو القاسم محمد الجنيد البغدادي ١١)سيد الصوفية علماً وعملاً كان عَلَى مذهب أبي ثور ١١) صاحب الإمام الشافعي،

وهذا القدوة أحمد بن نصر بن زياد النَّيْسابوري (٣) رحل إلى أبي عُبيد وكان يُفتي بنيسابور على مذهبه كما حكاه السُّبْكي في ترجمته (١٠).

وهذا القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا النَّهُرُواني (٥) كان على مذهب الإمام أبي جَعْفُر بن جوير الطبري مُقَلِّداً له حتى كان يقال له: «أبو الفرج الجويري» السبة لابن جُرير، كما نقله ابن خُلُكان (١).

وهذا الشيخ عيى الدين بن عَرَبي الأندلسي المن دفين صالحية دمشق شيخ الصوفية في عصره كان على مذهب الظاهرية – أي داود رابن حزم الظاهريّن وقد ملا فقه افتوحاته الكيّة » من مذهب الظاهريّة قلم يُعَوِّل على غيره كما يعلّمه من قراها، فإن اختياراته ونُقُوله كلها من فقه الظاهرية على الإطلاق، وللَّا سَبرت مطالعة «الفتوحات» في بغض الأعوام رأيتُ أنَّ كلَّ المباحث التي ناقش ابن عربي فيها الفقهاء الجامدين منقول من «مُحلّى» الإمام ابن حزم، بعضه بالحرف وبعضه فيها الفقهاء الجامدين منقول من «مُحلّى» الإمام ابن حزم، بعضه بالحرف وبعضه

豆

1

置

⁽١) المتوفى سنة (٢٩٧هـ) ترجمته في «الحلية» (١٠/ ٢٥٥).

⁽٢) انظر كتاب وفقه الإمام أبي تُؤره للأستاذ سعدي جبر،

⁽٣) المتوفى سنة (٥٤٤هـ).

⁽٤) من «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٢٨٧).

 ⁽٥) في «الأصل»: النهراني، والتصحيح من مصادر ترجمته، وتوفي رحمه الله سنة (٣٩٠هـ) ترجمته
في «تاريخ بغداد» (٢٣٠/١٣) و «غاية النهاية» (٣٠٢/٢/).

⁽٦) في ووفيات الأعيان، (٥/٢٢٤).

⁽٧) انظر تعليقي على «التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار» (ص١٠و١٣) لابن شيخ الحزَاميَّن.

بالمعنى، وكأنه كان يستظهره أو يصطحبه في رحَلِهِ وأسفاره!.

وهذا الحافظ شمس الذين الذَّهبي (١) أحد مفاخر الشام بل الدنيا، كان لا ينتحل في الأصول والفروع إلا مذهب السلف واختيارات الإمام المجتهد ابن تيمية تَيْميَّة (٢)، ولقد نصر بعض اختياراته في مؤلَّفات على حِدة، ولما ترجم ابن تيمية قال: وقد خالف الأئمة الأربعة في مسائل معروفة، وصنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة. ثم قال: وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين، بل بها قام الدليل عليه عنده، ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السَّلَفية واحتج لها ببراهين الدليل عليه عنده، ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السَّلَفية واحتج لها ببراهين في ناصر الدين في كتابه «الردّ الوافر» (١) فانظره! ال

وهذا السيد المجاهد عبدالقادر الحَسني الجزائري() الذي ملأت شهرة فضله الدنيا كان على مذهب الظاهرية لا يرى إلا مذهبهم، وكان ينتحل مانقله الشيخ محيي الدين بن عَربي في «فتوحاته» من فقههم، وكان خاصة أصحاب الأمير عبدالقادر في دمشق من شاميين ومغاربة، وتلاميذه الأفاضل كلهم على رأيه في الأخذ بمذهب الظاهرية كما عرفته من غير واحد منهم، وهذا باب يطول سرد رجاله، وتعداد أبطاله، ويمر بمن يسبر رجال التواريخ كثير منهم.

وهذا العلامة السيد محمود أفندي الحمراوي (٥) جاعة المفتين في الديار الشامية

⁽١) المتوفى سنة (٧٤٨هـ) لمعرفة ترجمته انظر مقدمة رسالته «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» بتحقيقي .

⁽٢) المتوفى سنة (٧٢٨هـ) ومصادر ترجمته مجموعة جُمعاً جيداً في مقدمة «التذكرة والاعتبار» بتحقيقي.

⁽٣) (ص٣١-٣٦) بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش.

⁽٤) المتوفى سنة (١٣٠٠هـ) ترجمته في «الأعلام» (٤٦/٤) للزِّركلي.

^(°) المتوفى سنة (١٣٠٥هـ) ترجمته في «ذيل غرف البشام» (ص٢٢٤)، و «منتخبات التواريخ لدمشق» (٢٢٨/٢).

والدي ملات شهرة فضله وتآليفه الشرق والغرب، كان ندب عالم الحنابلة في دمشق الشيخ محمداً الشَّطي (١) لجمع أقوال داود الظاهري في رسالة مختصرة ليُقرِّب تناولها على من يُريد تقليد أقواله فجمعها له، ثم نظمها الحمزاؤي رحمه الله ليقرب تناولها على من يريد حفظها وتقليد أقوال الإمام داود، وقد طبعت الرسالة مع المنظومة في دمشق (١)

والقصد أن الأخذ بأقوال غير الأثمة شائع وشهير، بلا نكير من أفاضل مشاهير، فأحرى الأخذ بأتوال الصبحابة والتابعين، وكل هذا لمن يريد التقليد ومشرب المقلدين، وإلا فالمُحَقِّقُ لا يُعوِّل إلا على الدليل، ولا يمشي مع القال والقيل!!

ثم قلت له: ومن الأدلة على ماقلنا - من أن مذاهب الصحابة أولى من غيرها مديث «أصحابي كالنَّجوم» بأيّهم اقتديتم اهتديتم» (٣). سُئل سلطان العلماء العزّ بن عبدالسلام عمن صح عنده مذهب أبي بكر أو غيره من علماء الصحابة في شيء فهل يعدل إلى غيره أم لا؟ فأجاب بأنه إذا صح عن عصر الصحابة مذهب في حُكم من الأحكام فلا يجوز العدول عنه إلّا بدليل أوضَحَ من دليله (١).

à .

1

E

艦

1

.

⁽۱) المتوفى سنة (۱۳۰۷)، ترجمته في «أعيان دمشق» (ص٣٧) و «مختصر طبقات الحنابلة» (١٦٦).

⁽٢) وَلَمْ أَقْفَ عَلَيْهِمَا!.

⁽٣) موضوع، رواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٩١/٢) وابن حزم في «الإحكام» (٣/٦) عن جابر، وفيه سلام بن سُليم، وهو كذاب، ولا يتقوَّى بها ورد من طرق له وشواهد، فكلها شديدة الضعف. وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥٨-٦٢) للعلامة الألباني حفظه الله تُعالى.

⁽٤) انظر اشرح مختصر خليل، (١/ ٣١) للحطَّاب.

وكان إمام المغرب الحافظ ابن عبدالبراا) يوصي بأن يؤخذ بعد الأحاديث بأقوال الصحابة، حتى قال في أبياته الشهيرة التي مطلعها(١):

يا سائلي عن موضع التقليد خُذْ وأصِغْ إلى قولي ودِنْ بنصيحتي

عني الجواب بفهم لُبُ حاضِر واحفظ عليً بوادري ونوادري

إلى أن قال:

مَبْعوث بالدين الحنيف الطاهر فَأُولاك أهل نُهي وأهل بصائر مِن تابعيهم كابراً عن كابر فإذا اقتديت فبالكتاب وسنة الـ ثم الصحابة عند عَدْمِكَ سُنّةً وكذاك إجماع الذين يلونهم

إلى أن قال:

ونك فاجتَهِد ومَعَ الدليل فَمِلْ بفهم وافر

وإذا الخلاف أتى فدونك فاجتهد

والبيت الأخير يشير إلى أنَّ من بواعث الاجتهاد وجود الخلاف، إذ لا يمكن التخيّر والترجيح بدون مرجح .

قال بعض الأئمة: إزالة الشك والمرية مُستطاعة، ألا ترى أن مَنْ لم يسمع اختلاف المذاهب أمره أَهْوَنُ عمن سمع بها وهو جاثم، لا يَشْخَصُ به طلب التمييز بين الحق والباطل اه.

وقال الإمام ابن القَيِّم في «إعلام الموقعين» ٣: وكما أن الصحابة سادة الأئمة

⁽١) المتوفى سنة (٦٣٤هـ) ترجمته في «بغية الملتمس» (٤٧٤) و «وفيات الأعيان» (٦٦/٧).

⁽٢) «جامع بيان العلم» (٢/ ١٤٠) له.

⁽۲) (۱۱/۲۱) منه.

وأتمتها، فهم سادات المفتين والعلاء.

•

Ė

Ē

قال الليت عن مجاهد: العلماء أصحاب محمد علي الله

ثم ذكر ابن القيم (1) أنَّ فتاوى الإمام أحمد كانت مبنيةً على خمسة أصول: أحدها النصوص. . . إلى أن قال: الأصل الثاني ماأفتى به الصحابة ، فإنه إذا وُجد لبعضهم فتوى لا يُعرف له مخالف فيها لم يَعْدُها إلى غيرها . . . إلى أن قال: الأصل الثالث إذا اختلف الصحابة تَخير من أقوالهم ماكان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، إلى آخر مابسطه ، فانظره!! .

ولا يُحفى أنَّ هذه النصوص إنها نقلها علماء المذاهب، المشتهرة مؤلفاتهم في المشارق والمغارب، ولم ينقلها إلا إمام معروف، بغاية التقوى والأمانة موصوف، فبهيتُ المكابرُ عند ذلك واستبان له جهله، واستيقن أن العلم لا يُقاومُ سلطانهُ وأنه لا يعرف الفضل إلا أهله.

ثم أعلمته بأن العوام، في مسائل الطلاق والحرام، لا مُنتَدج لهم عن الأحد بأقوال السلف في مسائل الطلاق، وأنه هو الذي فيه اليُسْرُ أَنَّ وزفع الحرج عنهم وفَكَ الحناق، لأنهم مأزالوا يُراجعون من يُراجع لهم طلاقاتهم، ويردُ لهم على مذهب السَّلَف زوجاتهم.

ثم نصحته أن يتوب من اعتقاد فساد أنكحة العامة، وأعلمتُه بأنَّ خوضه في أعراضهم طامَّة يالها من طامَّة!!.

ثم ذكرتُ له في ذلك نبذة من أقوال السلف، التي لا شك أن مَنْ سمعها قال بها واعترف.

⁽١) المسدر السابق (١/٣٢).

⁽٢) فضلًا عن الصحة والصواب!!.

ولما سمع بهذه المحاورة بعضُ فضلاء المفرب الأعلام، أشار علينا بأن نجمع في مقالة من أقوال السلف مايدراً عن العامة الملام، وما يُطَهِّر أنسابهم وأعراضهم من كل خنا، ويربأ بهم عن أن يجعلهم من أولاد الزِّنا، فحينئذ توكَّلتُ على المولى في كتابة مقالة تجمعُ لُباب اللُباب، في هذا الباب، والله المستعان في الهداية للصواب،

وقد راجعتُ لذلك أشهر الكتب الكِبار، اللهداولة لدى المتقدمين والمتاخرين الأخيار، واقتبستُ منها ماعوَّلتُ عليه، وذهبتُ إليه، وهي:

(۱) «صحيح» الإمام البخاري، (٢) «صحيح» الإمام مسلم، (٣) «مسند» الإمام أحد، (٤) «سنن» الإمام الترمذي، (٢) الإمام أبي داود، (٥) «سنن» الإمام الترمذي، (٢) «المحلّ لابن حزم، «سنن» الإمام النسائي، (٧) «تفسير» الإمام ابن جَرير، (٨) «المحلّ لابن حزم، (٩) «فتاوى» الإمام ابن تيميّة، (١٠) «زاد المعاد» للإمام ابن القيم، (١١) «إغاثة اللهفان الصغرى» له، (١٣) «كتاب بطلان اللهفان الكبرى» له، (١٢) «إغاثة اللهفان الصغرى» له، (١٣) «كتاب بطلان التحليل» للإمام ابن تيميّة، (١٤) «شرحا متن الشيخ خليل» في فقه المالكية للإمامين الحطاب والمواق، (١٥) «الإقناع» للخطيب، (١٦) «حواشيه» للبُجَيْرمي، (١٧) «الميزان» للإمام الشّعراني.

القاعِدة في باب الطلاق

القاعدة والأصل في إيقاع الطلاق ماقرره الإمام ابن حزم (١) ونقله الإمام ابن القيم (٢) أن النكاح المتيقن لا يزال إلا بيقين مثله من كتاب أو سنة أو إجماع مُتيفن، فإذا وُجد واحد من هذه الثلاثة رفع حكم النكاح به، ولا سبيل إلى رفعه بغير ذلك، وذلك لأن الفروج يجب أن يُحتاط لها - أي أن الفرض هو أن يبقى الزوجان على يقين النكاح الذي سهاه الله تعالى وعقدة النّكاح (١٥) حتى يأتي ما يُزيله مقين.

وكيف يرتكب تحريم الفروج على من كانت حلالاً له بيقين، وتحلَّ لغيره لا بيقين، وتحلَّ لغيره لا بيقين، وقد قال الإمام أحمد نظير هذا الاحتياط في طلاق السكران(١) وهو: الذي لا يأمر بالطلاق – أي لا يُوقعه – إنها أتى خَصْلة واحدة، والذي يأمر بالطلاق أتى خَصْلتين: حَرَّمها عليه، وأحلها لغيره، فذاك خير من هذا!!.

Γ.

⁽١) في والمحلى (١١٧/١٠) بتحقيق العلامة أحمد شاكر.

⁽٢) في هزاد المعاد، (٢٠٣/٥) بتحقيق الأستاذين الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، وشبخنا الشيخ شعيب الأرناؤوط.

⁽٣) من سورة البقرة، آية رقم: ٢٣٥.

⁽٤) وهو الذي استقر عليه مذهبه، كما في «زاد المعاد» (٥/ ٢١٠).

آداب التطليق المستنبطة من الكتاب الكريم والسنة الصمحيحة

الأدب الأول: هو رعاية المصلحة في إيقاعه بعد التروِّي والتحاكم إلى خكمين، فقد دلَّ الكتاب الكريم على مشر وعية ذلك عند شقاق الزوجين بإرسال حكمين من أهل النوجين يُوْثِران الإصلاح بالوفاق، على الفراق والطَّلاق، فينصحان الزوجين ويعظائهما ويؤذنانهما بمفاسد الطلاق ومُضِرَّاته وخراب ما بني من المعيشة البيئية، وما يَعْقبُه من الندم ونفرة الحبِّ القلبي، وغير ذلك من تشتت شمل البنين والبنات، وتجرَّعهم غَصَصَ الحسرات، حتى إذا لم يُفِد نصحها وأخفق سعيها، ورأيا الخيرة لها في الفراق، أذنا للزوج بالطلاق، وهذا كله مستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وحَكمًا مِنْ أَهْلِها إِنْ يُعجل من الطلاق، وهذا كله مستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِا فَابْعَثُوا حَكمًا مِنْ أَهْلِه وحَكمًا مِنْ أَهْلِها إِنْ يُعجل من الطلاق، وأنْ يبادر به سائق الهوى والهوس بدون عمل بها أمر تعالى به وحَضً عليه.

ودلَّ الأمر في قوله تعالى: ﴿ فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِها ﴾ على أنَّ إرسال الحَكَم فَرْضٌ، لأنَّ الأمر للوجوبِ عند الأكثرين، والأمر بالشيء نهيَّ عن ضده (٢)، والنهي - أعني التلبُّس بخلاف الأمر - يقتضي الفساد وعدم الاعتداد كما تقرر في الأصول (٣).

فإذَنْ مَنْ عَجُّل فِي الشُّقاق وتلفُّظ بالطلاق بدون الرجوع إلى التحاكم المأمور

⁽١) سورة النساء آية: ٣٥.

⁽٢) انظر «تفسير النصوص في الفقه الإسلامي» (٢/٣٣٢-٣٧٢) للدكتور محمد أديب صالح.

⁽٣) وللحافظ العلائي رحمه الله كتاب وتبيين المراد من أن النهي يقتضي الفساد، فليراجع.

به فقد تلبُّس بالمنهي عنه وعصى بمخالفة الأمر، وأما مَنْ عمل بالأمر ففوُّض للحكمين الْخِيرَة فلم يجدا سبيلًا لائتلاف الزوجين ولا طريقاً لِجَمع شملهما فما جعل الله في ذلك من حرج لقوله: ﴿ وإنْ يتفرُّقا يُغْن اللهُ كلَّا من سعته ﴾ (١).

الأدب الثاني: إيقاعه في حال الخوف من عدم إقامة حدود الله ، وذلك بأن تتضرّ ر المرأة من الرجل فترى منه مايسوؤها من قول أو فعل أو أمر يستحيل معه صبرها عليه .

وسنه أن يترك معاشرتها بالمعروف ويتجافي الإحسان إليها، أو تشاهد منه انكباباً على الفحشاء وعملاً بالمنكرات، أو إغراء لها بترك الواجبات. أو إفساداً لصالح تربيتها بمشاهدة ماياتيه من الموبقات، أو سعياً في إيذائها بانواع ألمضرات، فتتخشى من بقائها على عصمته أن تبوء بإثم الناشزة والهاجرة، وهي لا تطيق حالتند ملامسته بوجه ما، وتأبى القرب منه أشد الإباء، ففي هذه الحالة شرع خالعتها بأن تفتدي منه بها يتراضيان به، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُم اللَّه يَعِيها حُدود الله فلا جُناحَ عليها فيها افتدت به. تلك حُدُود الله فلا تُعتدوها، ومَنْ يَتَعَدّ حُدود الله في الزوجية فليس له أن يطلب نحالعتها (٢) بأخذ مالا تطيب نفسها يه، وليس لها أيضاً أن تفتكر في الاختلاع منه، لأن في ذلك إفساداً لها وإضراراً بها وباولادهما إنْ كانوا، وإنَّ ذلك حينئذ من تعدِّي حدود الله ، أي : مجاوزتها.

ثم إذا خلعها من عِصْمته فهل يكون خُلْعُه طلاقاً أو فَسْخاً؟ فذهب الجمهور إلى الأول، وجعلوا عِدَّمَا ثلاثة قروء، وذهب ابنُ عباس وعثمان وابن عمر والرُّبيِّع

 $\sum_{i=1}^{n}$

⁽١) سورة النساء: آية: ١٣٠.

⁽٢) سورة البقرة، آية: ٢٢٩.

⁽٣) من الخُلع: وهو أن تطلب الزوجة المفارقة والطلاق مقابل مال.

بنت مُعَوِّد وعَمَّها رضى الله عنهم إلى أنه فسنخ ، قال الإمام ابن القيم ١١٠) : ولا يصح أنه طلاق البتة، وقد أمر النبي يَتَلِيخُ امرأة ثابت بن شِمَاسِ لمَا اختلعت من زوجها أن تعتدُّ بحيضة واحدة (١)، وبه قضى عثان رضي الله عنه (١) وإليه ذهب الإمام إسحق بن راهُوَيهِ والإمام أحمد في رواية عنه اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية. قال: من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة، فإن العِدَّة إنها جعلت ثلاث حيَض ليطول زمن الـرَّجْعـة ويتروَّى الزوجُ ويتمكن من الرجعة في مدة العدَّة ، فإذا لم تكن عليها رَجْعة فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمُّل ، وذلك يكفي فيه حيضةٍ كالاستبراء، قال: ولا ينتقض هذا بالمطلقة ثلاثاً، فإن باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحدة بائنة ورجعية اهـ(١).

1.1

الأدب الثالث: أن لا يكون الفُّصدُ بإيقاع الطلاق مُضارَّةَ الزوجة، فإن الضِّسرار ممنوعٌ شرعاً لحديث «الاضرر ولا ضرار، (٥)، ولعموم آية: ﴿ وَلاَ تُضَارُ وهُنَّ ﴾ (١) ولقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيهِنَّ سبيلًا ﴾ (١).

⁽١) قزاد المعادي (٥/١٩٧).

⁽٢) أخرجه النسائي (١٨٦/٦) وفيه ضعف، لكن يشهد له حديث عائشة عن أبي داود (۲۲۲۸) وسنده حسن، فیتقوّی به.

⁽٣) كما رواه ابن حزم في «ألمحـلُّ» (٢٣٧/١٠) ورجاله ثقات، وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، كا قال ابن كثير في «تفسيره» (١/٢٧٦) وانظر «مصنف عبدالرزاق، (١١٨٥٨).

⁽٤) «زاد الماد» (٥/١٩٧).

⁽٥) أخرجه مالك في «الموطا، (٧٤٥/٢) مرسلًا عن يحيى المازني، ووصله الحاكم (٢/ ٥٨-٥٧) والبيهقي (٦/ ٦٩-٧٠) عنه عن أبي سعيد الحدري، وأخرجه عن ابن عباس ابنُ ماجه (٧٠/٢٠) وأخمد (٣١٣/١)، فالحديث حسن، وانظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٢٥٠) للألبان.

⁽٦) سورة الطلاق، آية: ٦.

⁽٧) سورة النساء، آية: ٣٤.

وأعظم البغي على النساء تطليقهن للمُضارَّة والتشفَّي والإِيدَاء وتخريب بنيان

وقد تنبه لهذا الأدب من رأى أن تطليق المرأة في مرض الموت لا يمنعها من الإرث، لأنه لما قصد بطلاقها خرمانها من حقها المشروع عومل بنقيض قصده عدلاً ورحمة من الشارع، فقد قال مالك(١): من جُنجتنا في الذي يتزوج وهو مريض أنه ليس له ميراث لأنه يُمنع أن يطلق وهو مريض، فكما يمنع من الطلاق وهو مريض لحق امراته في الثّمن فإنه لا ينبغي أن يدخل عليها من يُنقصها من ثُمنها.

قال لبن رشداً ا: هذا بين لأن المعنى الذي من أجله لم يجز أن يطلق في المرض موجود في النكاح، فلا مجوز له أن يُدخل وارثاً على ورُثته كما لا يجوز أن يخرج عنهم وارثاً اهـ.

فعبّر مالك بالمنع مرتين، وعبّر ابن رشد بعدم الجواز، ومتأخرو مذهبه قضوا بصحة طلاقه، لكن مع اتفاقهم على عدم منعه من إرث الزوجة، قال ابن الحاجب: وطلاق المريض وإقراره به كالصحيح في أحكامه وتنصيف صداقة وعدّة المطلقة وسقوطها في غير المدخول بها، إلّا أنها لا ينقطع ميراثها هي خاصة إن كان مخوفاً، قضى به عثمان رضي الله عنه لامرأة عبدالرحمن، قال في «التوضيح»: وترته سواء كان طلاقها بائناً أو رَجْعياً، ثلاثاً أو واحدة، انقضت عدّتها أم لانه.

الأدب الرابع: أن يُطلِّق لداع لا يتأتَّى معه اتخاذها زوجة، كأن يراها لا تردُّ يد لامس (١)، أو لا تؤمن على مال ولا سرَّ، أو لا تحفظ نظام بيته ورعاية حرمته، أو لا تستجيب لطاعته، إلى غير ذلك من الأخلاق الفاسدة التي تحقق أنها صارت •

.

E

图

E.

⁽١) انظر والمدونة الكبرى، (٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ - طبع دار صادر).

⁽٢) انظر وبداية المجتهد، (٢/١٥ - ٥٥) له.

⁽٣) وشرح الحطّاب، (٢٨/٤).

⁽٤) هو إجابتها لمن أرادها. (النهاية: ٢٧٠/٤).

مَلَكَةً راسخة فيها مُرِّنت عليها وانطبعت فيها، فلا جَرَم أنها حيننذ جرثومة النكد، ومادة النقص، ومباءة الفساد والإفساد للمروءة والدين والدنيا، فمثل هذه المشئومة عما يُشرع طلاقها ويُندب إنْ لم يجب، وقد ورد في هذا ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (۱) عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال: «الطلاق عن وَطَرَى».

قال الحافظ ابن حجر(١): أي: أنه لا ينبغي للرجل أن يُطلِّق امرأته إلَّا عند الحاجة كالنشوز.

وقال الإمام ابن القيم في «إعلام الموقّعين»(٣): معنى قول ابن عباس: «إنها الطلاق عن وطر» أي عن غرض من المطلق في وقوعه(١).

الأدب المخامس: أن لا يطلق ثلاثاً دفعةً واحدة لما في «سنن النسائي»(٥) وغيره من حديث محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً. فقام غضبان فقال: «أيلعب بكتاب الله، وأنا بين اظهركم؟» حتى قام رجل فقال: يارسول الله: أفلا أقتله؟.

قال ابن القيم ٢٠: فجعله لاعباً بكتاب الله لكونه خالف وجه الطلاق وأراد به غير ماأراد الله به. فإنه تعالى أراد أن يُطلِّق طلاقاً يملك فيه ردَّ المرأة إذا شاء، فطلَّق طلاقاً يريد به أن لا يملك فيه ردَّها، وأيضاً فإن إيقاعه الثلاث دفعة مخالف

٠. (١) (٣٨٨/٩ - فتح). ٠

⁽٢) في وفتح الباري؛ (٣٩٣/٩).

⁽٣) (٣/٣٥)، وانظر ومحاسن التأويل، (٢٦١/٣) للمصنف.

⁽٤) قال المصنف: وسيأتي تتمته في بحث الحلف بالطلاق.

⁽٥) (١٤٢/٦) قال الألباني (مشكاة: ٢/رقم٣٢٩): منقطع، مخرمة لم يسمع من أبيه. وصحّحه ابن القيم، وردًّ على من ادَّعى الانقطاع وقال: وقد احتج مسلم في صحيحه بحديثه عن أبيه. «زاد المعاد» (٢٤١/٥).

⁽٦) ﴿إِغَانَةُ اللَّهِمَانَ ۗ (ص١٨٥).

لقوله تعالى: ﴿ الطُّلاقُ مرَّتانِ ﴾ (١) ، والمرتان والمرات في لغة القرآن والسنة بل ولغة العرب بل ولغة سائر الأمم لل كان مرة بعد مرة ، فإذا جمع المرتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى ومادل عليه كتابه ، فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكمًا ضد ماقصده الشارع .

الأدب السادس: أن يُشهد على الطلاق، لقوله تعالى: ﴿ يِاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النَّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وأَحْصُوا العِدَّة - إلى قوله - فإذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ، وأَشْهِدُوا ذُوي عَدْلٍ مِنْكُمْ، وأقيمُوا الشّهادة الله ﴿ إِنْ فَأَمْ بِالْإِشْهَاد عَلَى الرجعة وهو الإمساك بمعروف، وعلى الطلاق وهو المفارقة بمعروف، وسيأتي لذلك بعث واف إنْ شاء الله تعالى.

الأدب السابع: أن لا يكون في حالة الغضب لحديث: «لا طلاق في إغلاق» (٣)، وسيأتي الكلام عليه مُفصًّلًا إنْ شاء الله .

الأدب الثامن: أن ينوي الطلاق لحديث: «إنَّما الأعمال بالنيات وإنما لكلِّ السرىء مانوى»(١) فإنَّ الحديث هو الكلِّي الأعظم في أبواب من الشريعة، قال الحافظ ابن حجر(٥): إن الحكم إنها يتوجه على العاقل المختار العامد الذاكر اهـ.

∰1 <u>2</u>---

Ľ.

4

[13]

⁽١) سورة البقرة، آية: ٢٢٩.

⁽٢) سورة البقرة، آية: ٢٣١.

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٧٦/٦) وأبو داود (٢١٩٣) وابن ماجه (٢٠٤٦) والحاكم (١٩٨/٢) وابن ماجه (٢٠٤٦) والحاكم (١٩٨/٢) والبيهقي (٣٥٧/٧) عن عائشة. وفيه ضعف، ولكن له طرق أخرى عند البيهقي والحاكم والدار قطني تقويه، وانظر (ارواء الغليل، (٢٠٤٧) للألباني.

⁽٤) رواه البخاري (١)و (٥٤) ومسلم (١٩٠٧) وأبو داود (٢٢٠١) والترمذي (١٦٤٧) والنسائي (١/٥٩) وغيرهم عن عمر.

⁽٥) انظر «فتح الباري» (١ /١٣-١٥).

وأصله من قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ الله سميعُ عليمٌ ﴾ (١) فمن لم يعزم الطلاق بأنْ عَلَّقه أو عبث به لم يُطَلِّق الطلاق المشروع، كما سيأتي إن شاء الله .

الأدب التاسع: أن يكون التطليق مأذوناً فيه من جهة الشارع، فلا يكون عبرًما مبتدعاً، بل مأموراً به، وذلك بمعرفة زمان التطليق لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النَّسَاءَ فَطَلِّقُ وهُنَّ لِعِدَّ بَهِنَ ﴾ أي: لاستقبال عدتهن، يعني أن يُطلّقن في وقت يتعقبه شروعهن في العدة، وذلك أن تطلّق في طهر لم تُجَامَعُ فيه، وأما طلاقها في حال الحيض فهو عرّم بالكتاب والسنة والإجماع، وليس في تحريمه نزاع، ولهذا أمر النبي صلوات الله عليه عبدالله بن عمر (١) رضي الله عنها - لما طلق امرأته في الحيض - أن يراجعها، وتلا عليه هذه الآية تفسيراً للمراد بها، إيذاناً بأنّ الطلاق لم يُشرع في حيض ولا في ظهر وُطِئَتْ فيه، وإنها شرع للعِدّة، وهو أن يطلّقها في طهر من غير جماع.

وفي «المدوَّنة»(٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: من أراد أن يطلق للسنة فليطلق امرأته طاهراً في غير جماع تطليقة، ثم ليدعها، فإذا أراد أن يراجعها راجعها، وإن حاضت ثلاث حيض كان بائناً وكان خاطباً من الخطَّاب.

قال الإمام ابن القيم: وأصل هذا أن الله سبحانه وتعالى لما كان يبغض الطلاق لما فيه من كسر الزوجة وموافقة رضا عدوه إبليس ومفارقة طاعته تعالى بالنكاح الذي هو واجب أو مستحب، وتعريض كل من الزوجين للفجور والمعصية وغير ذلك من مفاسد الطلاق، وكان مع ذلك قد يجتاج إليه الزوج أو الزوجة وتكون المصلحة فيه، شرَعَهُ عَلَى وجه تحصل به المصلحة وتندفع به المفسدة،

⁽١) سورة البقرة، آية: ٢٢٨.

⁽٢) أخرجه البخاري (١/٩) ٣٠٠ (٣٠٢) ومسلم (١٤٧١) وأحمد (٢١٨٥) وأبو داود (٢١٨٥).

⁽٣) (٢/ ٢٠) - طبع دار صادر).

وحرّمه على غير ذلك الوجه، فشرَعَهُ على أحسن الوجوه وأقرَّ بها لمصلحة الزوج فالزوجة، فشرع له أن يُطلِقها طاهراً من غير جماع طلقة واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها، فإن زال الشر بينها وخصلت الموافقة كان له سبيل إلى لمَّ الشّعَتُ وإعادة الفراش كما كان، وإلا تركها حتى تنقضي عدّتُها، فإن تبعّتها نفسه كان له سبيل إلى خطبتها وتجديد العقد عليها برضاها، وإن لم تتبعها نفسه تركها فنكحت من شاءت، وجعل العدّة ثلاثة قروء ليطول زمن المهلة والاختيار.

فهذا هو الذي شرعه وأذن فيه ، ولم يأذن في إبائتها بعد الدخول إلا بالتراضي بالفسخ والافتداء ، فإذا طلقها مزة بعد مرة بقي له طلقة واحدة ، فإذا طلقها الثالثة حرَّمها عليه عقوبة له ، ولم يحلِّ له أن ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره ، ويدخل بها ثم يفارقها بموت أو طلاق ، فإذا علم أن حبيبه يصير إلى غيره ، فيحظى به دونه امسك عن الطلاق ، اه ملحّصاً .

وسيأتي تسمية من ذهب إلى عدم وقوع الطلاق المحرَّم من الأئمة .

الأدب العاشر: التطليق بإحسان، لا بإساءة ولا فُحش مِن الكلام ولا بغي ولا عدوان، فإن الله تعالى أمر بالإحسان في كل شيء، قال تعالى: ﴿الطّلاقُ مرّتان، فإمساكُ بمعروف أو تسريح بإحسان وقد روى ابن جرير(۱) أن ابن عباس سئل عن معنى الآية فقال: ليتق الله في التطليقة الثالثة، فإما يُمسكها بمعروف فيحسن صحابتها، أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً.

وقيال الضحَّاك؛ التسريح بإحسان أن يعطيها مَهراً إن كان لها عليه إذا طلَّقها، وأَلْمُتُعَة قدر الميسرة.

ونظير هذه الآية آيةً: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَو فَارِقُوهُنَّ

4,

熨.

r.

<u>§</u>.

E

⁽١) في وتفسيره ٤ (٢٧٧/٢).

بِمَعْرُوفِ ﴿ اللهِ وَآية : ﴿ وَإِذَا طَلَّقَتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَنْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمعرُوفِ أَو سَرِّحُوهُنَّ بِمعرُوفٍ أَو سَرِّحُوهُنَّ بِمعرُوفٍ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ سَرِّحُوهُنَّ بِمعرُوفٍ ، وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَه ، ولا تَتَّخِذُوا آياتِ اللهِ هُزُواً ، واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عليكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليكُمْ مِنْ الْخَسَه ، ولا تَتَّخِذُوا آياتِ اللهِ هُزُواً ، واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عليكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليكُمْ مِنْ اللهِ اللهِ عليكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليكُمْ مِنْ اللهِ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليكُمْ مِنْ اللهِ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليكُمْ مِنْ اللهِ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليكُمْ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عليمُ ﴾ (١) .

فتأمل هذا الوعيد الشديد لمن اتخذ آيات الله هُزُواً، أي: اتخذ مابينه من حلاله وحرامه وأمره ونهيه في أمر الإمساك والتسريح مهزوءاً به بأنْ خالفه وعصاه ولم يَخْفَلْ به فضيعه وتعدّى حُدوده، وكيف سجّل عليه بأنه ظلم نفسه فأكسبها إثبًا وأوجب لها من الله عقوبة، وتدبّر كيف أمرهم أن يذكروا نعمة الله عليهم بها أمرهم به ونهاهم عنه مما فيه سعادتهم وفلاحهم.

وفي معنى هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مِتَاعٌ بِالْمُووفِ حَقًّا على النَّقِينَ ﴾ أَلتَّقِينَ ﴾ أَن لمن طلَّق من النساء على مُطلَّقها من الأزواج متاع ، وهو مايستمتع به من ثياب وكسوة ونَفَقَة أو خادم أو غير ذلك بما يستمتع به ، وأكد ذلك بقوله: ﴿ حقاً على المُتَقِينَ ﴾ وهم الذي اتَّقوا الله في أمره ونهيه وحدوده ، فقاموا بها على ماكلَّفهم القيام بها خشية منهم له ووجلًا منهم من عقابه اه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى اللَّوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى اللَّهُتِرِ قَدَرُهُ ﴾ (٥) فأمر تعالى اللطّلَّقين إذا طلَّقوا الطلاق المأذون فيه – وهو المستوفي شروطَه – أن يُسرِّحوا نساءهم راضياتٍ عنهم، داعيات لهم، ذاكرات لجميلهم ومعروفهم وإحسانهم،

⁽١) سورة الطلاق، آية: ٢.

⁽٢) سورة البقرة، آية: ٢٣١.

⁽٣) سورة البقرة، أية: ٢٤١.

⁽٤) في وتفسيره (٢/٣٦٣).

⁽٥) سورة البقرة، آية: ٢٣٦.

وذلك بأن يحسن إليهن بها يتمتعن به على قدر اليُسِر والعُسْر، وأكد ذلك أيضاً بقوله: ﴿ مَتَاعاً بالمعروفِ حقاً على المُحسنينَ ﴾ فجعل ذلك حقاً لازماً على الذين يحسنون إلى أنفسهم في المسارعة إلى ظاعة الله فيها ألزمهم به وأدائهم ماكلفهم من فرائضه، ويُحسنون إلى المطلقات بالتمتيع على الوجه الذي يَحسن في الشرع والمروعة.

قاين المسلمون من هذه الأداب؟ وماعَراهم (١) حتى هجروا أحكام الكتاب؟ تالله إن القلب يكاد يتفطر ألماً، والعين تدمع دماً، على ماأصبحوا فيه من الجهل، ولا من سائق لهم إلى الفقه والعلم، حتى أصبحت محاكم القضاة تياراً لأمواج شكايات المظلومات، وميداناً جَولان دعاوى الزوجات، حتى صار المسلمون ببغيهم في الطلاقي وهَضْم حقّوق الأزواج عاراً على الإسلام، وفتنة لسواهم من الأقوام هوربنا لا تجملنا فِتنة للدين كفروا، واغْفِرْ لَنَا رَبّنا إنك أنت العَزيرُ الحكيمُ هورانا.

⁽١) أصابهم.

⁽٢) سورة المتحنة، آية: ٥.

مَذَاهِب بَعَض الأَنسَمة المجتهدين رضي الله عَنهم فيت المعلفة بالمطلاق

ذهب الإمام طاووس وعِكْرمة وأهلُ الظاهر وجماعة من أهل الحديث إلى أن اليمين بالطلاق لا يوجب طلاقاً، وإنها يجزيه كفارة يمين. واختاره شيخ الإسلام أبن تيمية قدّس الله روحه، ذكر ذلك الإمام ابن القيّم في «زاد المعاد» (العبد) في كتابه «إغاثة اللهفان الكبرى» (ال

وثمة قول آخر، وهو أن الحلف بالطلاق لا يقع به طلاق ولا كفارة فيه، وهذا مذهب داود وأصحابه وطوائف من الشيعة، ويذكر مايدل عليه عن طائفة من السلف، بل هو مأثور عن طائفة كأبي جعفر الباقر رواية ابنه جعفر الصادق عليها السلام ".

وقد قال ابن عباس رضي الله عنها فيها رواه البخاري في «صحيحه» - كها قدَّمنا (۱) -: إنها الطلاق عن وَطَر، أي: عن غرض من المطلِّق في وقوعه.

قال الإمام ابن القيم، في «إعلام الموقّعين» (ن): وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه، وإجابة دعاء الرسول له، إذ الألفاظ إنها يترتب عليها موجباتها لقصد

^{.(}٣.٦/0)(1)

⁽٢) (٨٧/٢) - فها فوق).

⁽٣) امجموع فتاوي شيخ الإسلام، (٣٣/٥٥ - ٣٦).

⁽٤) انظر ص (٣١).

^{.(07/7)(0)}

اللافظ بها، ولهذا لم يؤاخِذْنا الله باللغو في أياننا، وكذلك لا يؤاخذ الله باللغو في أيهان الطلاق، كقول الحالف في عَرْض كلامه: علي الطلاق لاأفعل، والطلاق يلزمني لاأفعل، من غير قصد لعقد اليمين، بل إذا كان اسم الرب جل جلاله لا ينعقد به يمين اللغو فيمين الطلاق أولى أن لا ينعقد، ولا يكون أعظم حرمة من الحلف بالله، وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وهو الصواب، اهد.

وقال البرزالي في «مسائل الإيهان»: لو حلف لزوجته عَلَى عدم الخروج فخرجت قاصدة لحنثه، فحكى ابن رُشد عن أشهب أنه لا يحنث معاملة لها بنقيض المقصود، ومال إليه بعض إصحابنا لكثرته من النسوة في هذا الوقت الهدال.

وسئل السُّيُوري عمن قال له رجل شِرِّير: تكلمت في فلان فأنكر، فحلفه بالطلاق أنه لم يفعل ذلك فحلف وقال: قد خفت، وقد قلت بعض القول، وجاء مستفتياً وكان يمينه بالثلاث، فها الحكم؟ فأجاب: إن كان يخاف ممن ذكر خوفاً لا يشك فيه ويثبت أنه يخاف العقوبة البيئة في ذلك فلا يحنث إذا دفع عن نفسه تلك العقوبة (۱).

وسُئل الشَّمسُ الرَّمليُّ عمَّن قال لزوجته: عليَّ الطلاق بالثلاث إن رحتِ دار أبيك فأنت طالق، فراحت، يقع طلقة، والأول قَسَم لا يقع به شيء ('')

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ جَمِعِ الثَلَاثِ جُمْلَةً يُحسب طَلَقةً

روى مَعْمر وابنُ طاووس عن أبيه أن أبا الصَّهْباء قال لابن عباس: ألم تعلم

⁽١) وشرخ الحطَّاب، (٤٦/٤).

⁽٢) والمصدر السابق).

⁽٣) «شرح البُجيرمي على الخطيب» (٤٤٧/٣) وعلَّق المصنَّف قائلًا: ومقتضى كونه قسماً لا يقع به شيء على ماذهب إليه أنه لو قال: علتَّي الطلاق بالثلاث لأفعلن هذا الأمر، ولم يفعله، أنه لا يحنث، وهو الحق!!.

أنَّ الثلاث كانت تُجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر؟ قال نعم. رواه مسلم في «صحيحه» ١٠٠٠.

وعن عِكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها قال: طلّق رُكانةُ امرأتهُ ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله رسول الله ﷺ: «كيف طلّقتها؟» قال ثلاثاً. فقال: «في مجلس واحد؟» قال نعم. قال: «فإنها تلك واحدة فأرجِعُها إنْ شئت». قال: فراجعها. رواه الإمام أحمد وأبو داود (١٠).

وقد ذهب إلى ذلك علماء أهل البيت عليهم السلام والظاهرية وابن تيمية وغيرهم وحكاه ابن حزم في «المحلى»(٣)» عن جماعات من أهل الفتوى.

فإن قيل: بهاذا يُجاب عمّا فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من إمضائه الثلاث على جامعيها في كلمة واحدة ثلاثاً بعد صدر من خلافته ومخالفته لما كان في عهد النبي صلوات الله عليه وعهد أبي بكر رضي الله عنه وصدر خلافته (١٠٠٠؟ قيل: أحسن مايجاب به أنه رضي الله عنه لما رأى الناس قد أكثروا من الطلاق الثلاث رأى أنهم لاينتهون عنه إلا بعقوبة فرأى إلزامهم بها عقوبة لهم ليكفّوا عنها، وذلك من التعزير العارض الذي يُفعل عند الحاجة، كما كان يضرب في الخمر ثمانين ويحلق فيها الرأس وينفى عن الوطن (١٠)، وكما منع النبي عليه الثلاثة الذين

⁽۱) برقم (۱٤٧٢)، وأخرجه أحمد (۱/۳۱٤) وأبو داود (۲۱۹۹) والطحاوي في «شرح معاني الأثار» (۳۲/۲) والحاكم (۲۱۹۲).

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٥) والبيهقي (٧/ ٣٣٩) وسنده ضعيف، وأخرجه أبو داود (٢١٩٦) والبيهقي (٧/ ٣٩٩) والحاكم (٤٩١/٢) فجعل القصة عن أبي ركانة، فوجب التنبيه!! وانظر وإرواء الغليل» (رقم: ٢٠٦٣) للألباني.

^{.(179/11)(}٣)

⁽٤) رواه مسلم (١٤٧٢) وأبو داود (٢١٩٩) والنسائي (٦/٥٤١) عن ابن عباس.

⁽٥) «المحلى» (٢١/١١) و«مصنف» ابن أبي شيبة (٢/٨/١) وعبدالرزاق (٣٧٧/٧) وسنن البيهقي (٨/٨١).

خُلِفوا عنه عن الأجتماع بنسائهم (١)، فهذا له وجه، وبسطه في «إغاثة اللهفان الكبرى»(١).

وقال الإمام أبن تيمية في خلال فتوى له (٣): وليس في الأدلة الشرعية الكتاب والسنة والإجماع والقياس مايوجب لزوم الثلاثة له، ونكاحه ثابت بيقين، وامرأته عرمة على الغير بيقين، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغير مع تحريمها عليه، ودريعة إلى نكاح التحليل (١) الذي حرّمه الله ورسوله، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي وخلفائه، ولم يُنقل قط أن امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل، بل لعن النبي على المحلّل والمحلّل له (٥) - إلى عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل، بل لعن النبي على المحلّل والمحلّل له (٥) - إلى أن قال -: وبالجملة فها شرعه النبي الله المحدّ النبي على المحدّ المحدد تعيره فإنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله على

وللبحث تتمة سابقة فانظره.

<u>.</u>

) *** *** ****

松江

Ŀ

1

الفرق بين تعليق الطلاق الذي يُقصد به الإيقاع والذي يقصد به اليمين، والمذاهب في ذلك

حقيقة الأول: أن يكون مُريداً للجزاء عند الشرط بحيث إذا وُجد الشرط فإنه يختار طلاقها كما يقول: إن خُنتِ فأنتِ طالق، ومراده أن يُطلّقها عقوبةً لها أو

⁽١) انظر «جامع الأصول» (١٨٥/٢) والتعليق عليه.

⁽٢) (١/ ٣٣٣) وانظر «زاد المعاد» (٥/ ١٥٠-٢٦).

⁽٣) «الفتاوي الكبري، (٢/٣).

⁽٤) هو نكاح مُحَرَّم معناه: أن يطلِّق الرجل امرأته ثلاثاً فيتزوجها رجل آخر شريطة أن يُطلِّقها بعد وطئها لتحلُّ لزوجها الأول. (نهاية: ٢١/١١)، وانظر «مجموع الفتاوى» بعد وطئها لتحلُّ لزوجها الأول. (نهاية: ٢١/١٦)، وانظر «مجموع الفتاوى»

⁽٥) رواه الترملي (١١١٩) و (١١٢٠) والنسائي (١٤٩/٦) عن ابن مسعود، وأبو داود (٥) رواه الترملي عن علي، وإسناده صحيح.

كراهةً لمقامه معها على هذا الحال، فهذا سُوقع للطلاق عند الصفة، ووقوع الطلاق في مثل هذا هو المأثور عن الجمهور، وخالف فيه طائفة من الإمامية وطائفة من الظاهرية.

وأما الثاني: فكأنْ يقول: إنْ سرقتِ فأنتِ طالقٌ، بقصد زجرها أو تخويفها باليمين لإيقاع الطلاق إذا فعلت إلا أنَّه لايكون مُريداً له، وإنْ فَعَلَتْ ذلك لكون طلاقها أُكْرَهَ إليه من مقامها على تلك الحال، فهو عُلِّق بذلك لقصد المنع لا لقصد الإيقاع فهذا حالف ليس بموقع، وهذا هو الحالف في الكتاب والسنة، وهو الذي تُجزئه الكفَّارة، ومعلوم أن الناس يحلفون بصيغة القسم.

وقد يحلفون بصيغة السُّرْط التي في معناها، قاله الإمام ابن تيمية(١).

وقد قال الإمام الترمذي في أبواب الأيمان والنذور من «سننه» (٢) في حديث «إذا حلف الرجل بملة غير الإسلام كاذباً فهو كيا قال» (٢) ما مثاله:

وقد اختلف أهلُ العلم في هذا، إذا حلف الرجل بملةٍ سوى الإسلام قال: هو يهودي أو نصراني إنْ فعل كذا وكذا، ففعل ذلك الشيء، فقال بعضهم: قد أتى عظيمًا ولا كفّارة عليه، وهو قول أهل المدينة وبه يقول مالك بن أنس، وإلى هذا القول ذهب أبو عُبيد، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي عَلَيْهِ والتابعين وغيرهم: عليه في ذلك الكفّارة، وهو قول سفيان وأحمد وإسحاق. اه.

وهذا من أدلَ الشواهد عَلَى ورود التعليق مقصوداً به اليمين، وهو معروف لا ضرورة إلى تأييده، وبالله التوفيق.

 ⁽١) «الفتاوى الكبرى» (٦/٣).

^{(1)(1/0/1-11)}.

⁽٣) وأخرجه البخاري (٤٦٨/١١)، ومسلم (١١٠) وأبو داود (٣٢٥٧) والنسائي (٧/٥و٦) عن ثابت بن الضحَّاك.

رد المسألة السُّرَيجية

قيل: إنَّ مَنْ علَّى طلاق زوجته تعليقاً دُورياً أنه لا يقع عليه طلاق البتة، وذلك كأنَّ يقول لها: كلَّما طلقتُك فانتِ طالقٌ قبله ثلاثاً فلو طلقها بعد لم يصادف الطلاق موضعاً لأنه لو وقع طلاقه للزم كونها مطلقة قبله ثلاثاً والمطلقة ثلاثاً لا يلحقها طلاق لبينونتها، فإذن لا يقع طلاقه للدُّورْنُ وإذا لم يقع طلاقه لم يقع المعلق بحكم التعليق، وحيئل فلا يقع هذا ولا هذا.

وقد اشتهرت هذه المسألة بالسُّرَعِية نسبة لابن سُريج أحد كبار فقهاء الشافعية (١) وقد جرى عليها كثير منهم، والذي صححه الإمامان النووي والرافعي وقوع المنجز ولا يقع منه المعلق.

قال الشيخ عز الدين: لا يجوز تقليد هذا القول في عدم الوقوع.

وقال ابن الصّباغ: ووددتُ لو عيتُ هذه المسألة، وابنُ سريج برىء مما نسب إليه منها. كذا في «الإقناع» (الخطيب،

وقال الإمام ابن تيمية في «فتاويه»(١): وطائفةً من متأخري الفقهاء اعتقد في بعض صور التعليق (وهي صورة التسريج)(١) أنَّ صاحبها لا يقع منه بعد هذا طلاق، وأنكر ذلك جماهير علماء المسلمين وردُّوا هذا القول، وهو قول مُحْدَث لم يقل به أحدُ من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الأئمة الأربعة ولا نظراؤهم،

(1) (1) (2) (4) (4)

Ï

8

7 - i

⁽١) هُو تُرتيب شيء على شيء، بحيث لا يكون هذا إلا إذا كان هذا.

⁽٢) تَوْفِي سَنةُ (٣٦٠هـ) تَرْجَمْتُهُ فِي وَتُذْكُرُهُ ٱلْحُفَاظُ، (٨١١).

⁽٣) وانظر وأعلام المرقعين، (١/١٥٢-٢٧٩).

⁽٤) والفتاوي الكبري، (٧/٣).

⁽٥) كذا الأصل!!.

وإنها قاله من قاله بشبهة وقَعَتْ في مثل ذلك قد بيناها وبينا فسادها في غير هذا الموضع. ومَن قال إن الطلاق الثلاث لا يقع بحال فقد جعل نكاح المسلمين مثل نكاح النصارى، والله قد شرع الطلاق في الجملة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. اهـ كلامه.

مَن ذهب إلى عدم الاعتداد بطلاق الحائض

ذهب إلى عدم الاعتداد بطلاق المرأة وهي حائض عبدالله بن عمر رضي الله عنها رواه ابن حَزْم (١)، وإليه ذهب أفقه التابعين عَلَى الإطلاق سعيد بن المسيب حكاه عنه الثَّعْلبي، وهو مذهب أفقه التابعين من أصحاب ابن عباس طاووس رواه عبدالرزَّاق في «مسنده»(١) وبه قال خِلاس بن عمرو وأبو قِلابة كلاهما من التابعين رواه بن أبي شَيْبَة (٢) وابن حزم، وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أئمة الحنابلة، وأثمة آل البيت والظاهرية، وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحد، واختاره ابن تيمية.

ودليل هؤلاء مارُوي في «الصحيحين»(١) أن ابن عمر رضي الله عنها طلّق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمرُ بن الخطاب عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «مُرْهُ فليراجِعْها ثم ليُمْسِكُها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسكها بعد ذلك، وإن شاء طلقها قبل أن يمسّ، فتلك العدة التي أمر الله أن تُطلّق لها النساء».

⁽١) في والمحلِّي (١١/١٣).

⁽٢) والجادة أن يقول: «مصنَّفه» وانظر رقم (١٠٩٢٣) و (١٠٩٢٥) منه.

⁽٣) في (مصنفه) (٥/٥، ٦).

⁽٤) رواه البخاري (٢٠١/٩) ومسلم (١٤٧١).

وفي لفظ لأحمد وأبي داود والنسائي (١) عن ابن عمر قال: طلق عبدالله بن عمر امرأته وهي حائض فردها عليه رسول الله ﷺ ولم يرها شيئًا وقال: ﴿إِذَا طَهُرَتُ فليطلق أوليمسك،

قال الإمام ابن تيمية (١) في ردِّ زعم أن في قوله عليه السلام: «مُره فلبراجعها» دليلًا على أن الطلاق وقع، قال رحمه الله:

لوكان الطلاق قد وقع لكان ارتجاعها ليطلقها في الطُّهْر الأول أو الثاني زيادةً ضرر عليها وزيادةً في الطلاق المكروه؛ فليس في ذلك مصلحةً لا له ولا لها، بل إنها أمره أن يُمسكها أو أن يؤخّر الطلاق إلى الوقت الذي يُباح فيه كما يؤمر مَنْ فعل الشيء قبل وقته أن يردُّ مافعل ويفعله، إنْ شاء في وقته لقوله على الشيء قبل وقته الموله على الله عمل عمل الليس عليه أمرُّنا فهو رقيم العلاق المحرُّم ليس عليه أمر الله ورسوله فهو مردود - إلى أنْ قال - ! ولا ريب أن الأصل بقاء النكاح، ولا يقوم دليل شرعيٌّ على زواله بالطلاق ألمحرِّم ، بل النصوص والأصول تقتضي خلاف ذلك اهـ ملحِّصاً .

من دُهب إلى أنَّ طلاق السكران لَغُوُّ لا عِبرةً به

صَحِّ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال: «ليس لمجنونٍ ولا سكرانَ طلاق،، رواه أبن أبي شيبة(١)، وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري، وحُميد بن عبدالرحمن، وربيعة، والليث بن سعد، وعبدالله بن الحسن، وإسبحق بن راهَوَيْه،

⁽۱) رواه مسلم (۱٤۷۱) (۱٤) و مالك (۲/۲۷ه) وأبو داود (۲۱۷۹) والترمذي (۱۱۷۵) والنسائي (١٣٧/٦) والبغوي (٢٣٥١) والشافعي (٢/٨٦) وأحمد (١٣٧٨) - شاكر).

⁽۲) دالفتاوي الكبري، (۲۷/۳).

⁽٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٧١٨) (١٨) واتقق الشيخان على إخراجه بلفظ «من أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو ردًّا.

⁽٤) في (مصنفه) (٥/ ٣٠).

. !

وأبي تُور، والشافعي في أحد قوليه، واختاره اللزّني وغيره من الشافعية، ومذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه، وهي التي استقر عليها مذهبه، وهو مذهب أهل الظاهر كلهم، واختاره من الحنفية أبو جعفر الطخاوي وأبو الحسن الكُرْخي،

والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿ وَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَاتَقُولُونَ ﴾ (١) فجعل سبحانه قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم مايقول، وصح عنه عَلِيْ أنه أمر ألقِرَّ بالزنا أن يُسْتَنْكَه (٢) ليعتبر قوله الذي أقرَّ به أو يُلغى (٣). اهد ملَّخصاً من «زاد المعاد» (١).

التفضيل في طلاق الغضبان

روى الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجة والحاكم وصحّحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»(°) يعني الغضب. هكذا قال الإمام أحمد حكاه الخلال وأبو بكر في «الشافي» و «زاد المسافر».

وترجم أبو داود في سننه على هذا الحديث «باب الطلاق على غضب»(١).

⁽١) سورة النساء، آية: ٤٣

⁽٢) في «الأصل»: يُستكنه، والصواب ماأثبت، ومعناه أن يُشمّ ريحه، لعله يكون قد شرب خماً.

⁽٣) رواه أبو داود (٤٤٣٣) بسند صحيح.

^{(3)(0/2+7-117).}

⁽٥) تقدم تخريجه.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة (١): وحقيقة الإغلاق: أن يُغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به، كأنه انغلق عليه قصده وارادته، قال: ويدحل في ذلك طلاق الكرّه والمجنّون ومن زال عقله بسكر أو غضب وكل من لا قَصْدَ له ولا معرفة له بها قال.

والغضب على ثلاثة أقسام:

9 13 14

€.

AL.

'آآ در طب

麗.

É

أحدها: مايزيل العقل فلا يشعر صاحبُه بها قال، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع.

الثاني: مايكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصوّر مايقول وقصاده فهذا يقع طلاقه(۱).

الثالث: أن يستحكم ويشتد به فلا يُزيل عقله بالكلية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على مافرَّط منه إذا زال فهذا محل نظر، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي مُتَّجه(٢) اهـ. «زاد المعاد»(١).

⁼ غيظ، بدل قوله: على غلط، أي: في حالة الغضب، وهكذا في كثير من النسخ، وفي بعضها: على غلط، فالمعنى: في حالة يُخاف عليه الغلط، وهي حالة الغضب، والأقرب أنه غلط، والصواب: غيظ، والله أعلم.

ثم بعد كتابة ماتقدم رأيت أن المصنف إنها ينقل من «زاد المعاد» (٢١٥/٥) فرأيت فيه: . . . على غلط.

⁽١) نقله عنه تلميذه ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٥/٠).

⁽٢) قال المصنف معلقاً: أي: بعد استيفائه شروطه المتقدمة في آدابه.

⁽٣) قال المضنف: أي: لفقد كثير من شروطه، ومنها النية، ولا عمل إلا بنية.

^{.(110/0)(1)}

عدم الاعتداد بطلاق الهازل

قال اللَّخْمي من أَنَّمة المالكية ('): أرى إن قام دليل الهزل لم يلزمه طلاق. وقال الإمام ابن القيم في كتابه «إغاثة اللهفان» الصغرى (''): ومنهم من اشترط مع ذلك أن يكون مريداً لمعناه ناوياً له ، فإنْ لم يَنُو معناه ولم يُرده لم يلزمه حكمه .

قال: وهذا قولُ مَنْ يشترطُ لصريح الطلاق النية، وقولُ من لا يوقع طلاق الهاذل، وهو قول في مذهب الإمام أحمد ومالك في المسألتين فيشترط هؤلاء الرضا بالنُّطق اللساني، والعلم بمعناه، وإرادة مقتضاه. اهـ.

وقال الشُّوْكاني في «نيل الأوطار»(٣): وبمن ذهب إلى عدم وقوع طلاق الهارل من الأئمة الباقر والصادق والناصر واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ﴾(١) فدلت على اعتبار العزم، والهازل لا عزم منه اهد.

وقدمنا مارواه البخاري في «صحيحه»(") عن ابن عباس رضي الله عنها أن قوله: «إنها الطلاق عن وَطَر» أي: عن قصد وغَرض، وهو بما يُفيد أن طلاق الهازل غير معتّد به لأنه لا غرض فيه، لأنّ مراد ابن عباس رضي الله عنها أن العصمة لا يُحكم بحل عِقْدتها حتى تكون عن قصد وغَرض، فإنّ «الأعمال بالنيات» كما صحّ في الحديث (١)، فالعمل مع النية هو ألمُعتَبرُ المعتدّ به، فإذا كان بلانية فلا يُعتدُ به، اتفق على ذلك الفقهاء في معظم أبواب الفقه.

⁽١) اشرح المواق على خليل، (٤٤/٤).

⁽٢) وهي المطبوعة باسم (إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان، وانظر (ص٣٤) منها.

⁽Y) (Y\IY).

⁽٤) سورة البقرة، آية: ١٣٧.

⁽٥) انظر ماتقدم (ص ٣١).

⁽٦) تقدم تخريجه.

وإذا نظرنا إلى القواعد المقررة في التعويل على النية في أكثر أبواب الفقه، وإلى ماشدِّد في عقدة النكاح مما قدَّمنا طرفاً منه في الآداب، نجد أن هذا الحديث لا يصح استدلالاً، وقد ذكر في مُطَوَّلات الأصول مايرد استدلالاً كما تراه في «كتاب السَّودة»(١) وغيره.

والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَزِمُوا الطَّلَاقَ ﴾ قال ابن القيم: وإنها العزم ماعزم العازم على فعله وهو إرادة جازمة لفعل المعزوم عليه أو تركه، فالآية حجة ظاهرة. والله أعلم.

عدم الاعتداد بطلاق المكره

قدَّمنا أن أثر ابن عباس (٢) رضي الله عنها يفيد بنصه أن الطلاق لا بد في وقوعه من نية وقصد لإيقاعه والعلم بوقوعه وإرادة حكمه ، فعلى هذا كلام المكره كله لَغْوٌ.

قال ابن القيم(٢): وقد دلَّ القرآن على أنَّ من أكره على التكلَّم بكلمة الكفر أن لا يكفرُ، ومَنْ أكره على الإسلام لا يصير مسلماً، ودلَّت السنة على أن الله سبحانه تجاوز عن المكره فلم يؤاخذه بها أكره عليه (٤).

قال الإمام مالك: لايلزم اللكْرَه ماأكره عليه من طلاق او نكاح أو عتق أو غيره. نقله اللَّواق في «شرح خليل»(°).

⁽١) لآل تيمية (ص١٠٧-١٠٩).

⁽٢) سوزة البقرة، آية: ٢٢٧.

⁽٢) وهو [إنها الطلاق عن وَطَره.

⁽٣) في وزاد المعادي (٥/٥٠٧).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والطحاوي في «شرح معاني الأثبار؛ (٢/٢٥) والحاكم (٤) أخرجه ابن ماجه (١٤٩٨) والبيهقي (٣٥٦/٧) عن ابن عباس بإسناد جيد.

^{.(\$7/\$).}

من ذهب إلى أن تحريم المرأة فيه كَفَّارة يمين أو هو لَغْوُّ لا شيء فيه

عن ابن عباس رضي الله عنها قال: إذا حرَّم الرجل أمرأته فهو يمين يُكفِّرها، وقال: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِي لِمَ تُحَرِّمُ مِا أَحَلُ اللهُ لَكُمْ فَي رسول الله أسوة خسنة ، لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِي لِمَ تُحَلَّمُ مَا أَحَلُ اللهُ لَكُمْ عَلِلَّة مَا أَحَلُ اللهُ لَكُمْ عَلِلَّهُ لَكُمْ عَلِلَّهُ مَا يَكُمْ عَلَّهُ مَا يَكُمْ عَلِلَّهُ مَا يَكُمْ عَلَهُ اللهُ لَكُمْ عَلَهُ اللهُ لَكُمْ عَلَهُ اللهُ لَكُمْ عَلِلَّهُ اللهُ لَكُمْ عَلِلَّهُ اللهُ لَكُمْ عَلَهُ اللهُ لَكُ اللهُ لَهُ اللهُ لَهُ اللهُ لَكُمْ عَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ عَلَهُ اللهُ لَهُ اللهُ لَلْ لَهُ لَكُمْ عَلَهُ اللهُ لَلْكُمْ عَلَهُ اللهُ لَهُ اللهُ لَلْكُ اللهُ لَلْكُ عَلَيْ اللهُ لَلْكُ عَلَهُ اللهُ لَكُولِهُ اللهُ لَلْكُ عَلَهُ اللهُ لَلَّهُ اللَّهُ لَلْهُ لَكُوالِهُ لَهُ اللّهُ لَلْكُ عَلَّهُ اللّهُ لَلّهُ لَكُمْ عَلَهُ اللّهُ لَكُمْ عَلّهُ اللّهُ لَلْكُولُولُهُ اللّهُ لَلْكُ عَلَّهُ اللّهُ لَكُولُ اللهُ لَكُولُولُهُ اللهُ لَلْكُ لَهُ اللّهُ لَلْكُ لَهُ لَهُ اللّهُ لَلْكُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَكُولُولُهُ اللّهُ لَلْكُولِهُ اللّهُ لَلْكُولُولُهُ اللهُ اللّهُ لَلْكُولُهُ اللّهُ لَلْكُولُولُهُ اللّهُ لَلْكُولُولُهُ اللهُ اللّهُ لَلْكُولُهُ اللّهُ لَلْكُولُولُهُ اللّهُ لَلْكُولُولُهُ اللّهُ لَلْكُولُهُ اللّهُ لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَهُ لَا لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَهُ لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَلْكُولُولُهُ لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَلْكُولُولُهُ لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَا لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَلْكُولُولُهُ لَهُ

وهكذا رُوي عن زيد بن ثابت وابن عمر وابن مسعود فيمن قال لامرأته ؛ أنت على حرام، فيه كفّارة يمين(١).

وهذا فيمن يُشافه زوجته بقوله: انت علي حرام، وأما من يحلف بالحرام فهذا يعربُ مَخْرَجَ الحلف بغير الله تعالى، فمن قائل بأنه لا كفارة إلا في الحلف بالله تعالى ومن قائل بالتعميم لظاهر آية: ﴿قَدْ فَرَضَ الله لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ وآية: ﴿قَلْ فَرَضَ الله لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ وقية: ﴿قَلْ فَرَضَ الله لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَآَية : ﴿قَلْكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٣) ولذا قال الإمام ابن تيمية (١): إذا خرج التحريم مخرج اليمين كان قال: إن كلمت هذا فامراتي علي حرام، كان يميناً مكفرة، انظر تتمة البحث في «زاد المعاد» (٥).

وسئل ابنُ سِرَاج عن رجل قصد غشيان زوجته فلم تطاوعه ، فقال لها في الحين هي حرام علي في هذه الساعة ، وخرج عن السرير حيث كان معها

4

i,

₫.

E.

Ċ,

⁽١) سورة التحريم، آية: ٢.

وأخرج الأثر البخاريُّ (٢/٨٨٩) ومسلم (١٤٧٣) والنسائي (٦/٦٥).

⁽٢) إنظر ومصنف عبدالرزاق» (١١٣٦٦).

⁽٣) سورة المائدة، آية: ٨٩.

⁽١) انظر «مجموع الفتاوي، (٣٣/٣٣).

^{· (}٣١٧-٣··/o) (o)

مضطحعاً فما يجب عليه في قوله هذا؟ فأجاب: ذَكَر موصِلُه أنه الحالف وأنه لم ينو بقوله هي عليه حرام طلاقاً ولا تحريماً، وإنما أراد الامتناع منها في الحال، والجواب أنه لا يلزمه لعدم النية على الصحيح (١).

من ذهب إلى وجوب الإشهاد على الطلاق وعدم وقوعه بدون بينة.

مِمَّن ذهب إلى وجوب الإشهاد واشتراطه لصحته من الصحابة: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعمران بن حصين رضي الله عنهما، ومن التابعين الإمام محمد الباقر، والإمام جعفر الصادق، وبنوهما أئمة آل البيت رضوان الله عليهم، وكذلك عطاء، وابن جُريج، وابن سيرين رحمهم الله.

ففي «جواهر الكلام» عن علي رضي الله عنه: أنه قال لمن سأله عن طلاق: أشهدت رجلين عَدْلَيْنِ عَدْلَيْنِ كما أمر الله عز وجل؟ قال: لا، قال: اذهب فليس طلاقك بطلاق!.

وروى أبو داود في «سننه» (٢) عن عمران بن حُصين رضي الله عنه أنه سُئل عن الرجل يُطلّق امرأته ثم يقع بها ولم يُشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال: طلقتَ لغير سنّة وراجعتَ لغير سنة، أشْهدْ على طلاقها وعلى رجعتها ولا تَعُدْ.

وقد تقرر في الأصول أن قول الصحابي: «من السنّة كذا» في حُكم المرفوع إلى النبي على الصحيح (٣)، لأن مُطلق ذلك إنما ينصرف بظاهره إلى من يجب اتباع سنته وهو رسول الله على ولأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة والعادة كما بُسط في موضعه.

⁽١) وشرح الحطَّاب على خليل، (١٤).

⁽٢) برقم (٢١٨٦) وابن ماجة (٢٠٢٥) وإسناده صحيح.

⁽٣) انظر «تدريب الراوي» (١/١٨٦) للسيوطي، و«التعليقات الأثرية» (ص٢٢) بقلمي.

وأخرج (١) الحافظ السيوطي في «الدر المنثور» (٢) آية: ﴿ فَإِذَا بَلَغُنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وأَشْهِدُوا ذَوي عَدَّل مِنْكُمْ ﴿ (٣) الآية عن عبدالرزاق عن ابن سيرين أن رجلًا سأل عِمران بن حُصين عن رجل طلّق ولم يُشهد وراجع وام يُشهد قال: بئسما صنع، طلّق لبدعة وراجع لغير سنة، فليشهد على طلاقه وعلى مراجعته وليستغفر الله ،

فإنكار ذلك من عمران رضي الله عنه والتهويل فيه وأمره بالاستغفار لعده إياه معصية ماهو إلاً لوجوب الإشهاد عنده رضي الله عنه كما هو ظاهر.

وفي كتاب «الوسائل» عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه رضوان الله قال: الطلاق الذي أمر الله عز وجل به في كتابه والذي سنَّ رسولُ الله عَلَيْ أن يُخلي الرجل عن المرأة، فإذا حاضت وطهرت من محيضها أشهد رجلين عدلين على تطليقه وهي طاهر من غير جماع، وهو أحق برجعتها مالم تَنْقَضِ ثلاثة قروء، وكل طلاق ماخلا هذا فباطل ليس بطلاق.

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه: من طلِّق بغير شهود فليس بشيء.

قال السيد المُرتضى في كتاب «الانتصار»: حُجَّةُ الإمامية في القول بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق، ومتى فُقد لم يقع الطلاق، قوله تعالى: هواأشهد وأذوي عَدْل مِنْكُمْ فَامَرَ تعالى بالإشهاد، وظاهرُ الأمر في عُرف الشرع يقتضي الوجوب(١)، وحمل ماظاهره الوجوب على الاستحباب خروج عن عرف الشرع بلا دليل. انتهى.

نيا

<u>Y</u>

1

⁽١) وألجادة أن يقول: وخرَّج، لأن ذلك يُفهم أنه أخرجه بإسناده، وليس كذلك.

^{·(}YTY/7)(Y)

⁽٣) سورة الطلاق، آية: ٢.

⁽٤) انظر (صفحة ٢٧) التعليق رقم (٣).

وأخرج السيوطي في «الدر المنثور»(١) عن عبدالرزاق وعَبْد بن حُمَيْد عن عطاء قال: النكاح بالشهود والطلاق بالشهود والمراجعة بالشهود.

وروى(١) الإمام ابن كثير في «تفسيره»(٢) عن ابن جُريج أن عطاء كان يقول: في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوي عَدْل مِنْكُمْ ﴾ قال: لا يجوز نكاح ولا طلاق ولا إرجاع إلاً شاهدُ عدل كما قال الله عز وجل، إلا من عذر. انتهى.

فقوله · لايجوز، صريحٌ في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده رضي الله عنه لمساواته له بالنكاح، ومعلوم مااشتُرط فيه من البينة.

إذا تبين لك أن وجوب الإشهاد على الطلاق هو مذهب هؤلاء الصحابة والتابعين المذكورين تعلم أن دعوى الإجماع على ندبه المأثورة في بعض كتب الفقه مراد بها الإجماع المذهبي لا الإجماع الأصولي الذي حده - كما في «المستصفى»(١) - اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية، لانتقاضه بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين.

وتبين مما نقلناه قبل عن السيوطي وابن كثير أن وجوب الإشهاد لم ينفرد به علماء آل البيت عليهم السلام كما نقله السيد مرتضى في كتاب «الانتصار»، بل هو مذهب عطاء وابن سيرين وابن جريج كما أسلفنا().

^{(1)(1/177).}

⁽٢) انظر التعليق المتقدم ص (٥٢) رقم (١).

⁽٣٧٩/٤) (٣)

⁽٤) للغزالي (١/٣٧١).

⁽٥) قال المصنف تعليقاً: كنا سُئلنا عن مسألة الإشهاد على الطلاق، فأجبنا عنها، ونقل الجواب إلى مجلة «العرفان» في صيدا (في المجلد الرابع صفحة: ٢٦٧) ثم أيدناه بمقالة أخرى نُشرت في (المجلد نفسه صفحة: ٣٨٠) وما ذكرنا هنا هو خلاصة ذلك.

قلت: وللشيخ العلامة المحدث أحمد شاكر كلام جميل في هذا ضمن كتابه ونظام الطلاق في الإسلام، (١١٨-١٢١) فليراجع.

رد اشتباه في أبيات الشيخ عَلُوانَ الحَمَوي

اشتبة على بعض الطلبة مرادُ الاستاد المرشد الشيخ عَلْوان الحَمَوي رحمه الله و «منظومته» الشهيرة في قوله:

ورسًا أتخذ الجهالُ مصحفهم خنت الطلاق وهدا غير مكتتم ينسلُ المرء تطليقاً حليلته ويُفته (١) فاستَّ بالجلِّ وهو عمي هذا المهزندا ياعباد الله فاعتبروا

مَّعُ استباحبت مِنْ كُل مُقْتَسِم (١)

ولا اشتباه فيه لأنَّ مراده بفتوى الفاسق بالحل هو فتوى الجاهل بمذاهب الأثمة والسَّلف والخلف، وهو مَنْ يُفتي بها لم يقل به صحابي ولا تابعي ولا مجتهد من السَّلف والخلف، فإنَّ البطلاق المستوفي شروطَه المتقدمة واقعً بالإجماع، فمحاولة مراجعته عند الجهلة الذين لا يدرون من مذاهب السَّلف والخلف شيئاً ضلال وأيَّ ضلال، وأما من أفتى بقول صحابي أو تابعي أو مجتهد من المجتهدين في واقعة من الوقائع في باب الطلاق كانت فتواه صحيحة بإجماع المحققين من الأصوليين والفقهاء قاطبة، ومعاذ الله أن يُنبز بالفسق مَن أفتى مستنداً لقول مجتهد أو إمام، وأولُ من يبرأ إلى الله من نبذه بالفسق صاحب الأبيات الشيخ عَلُوان رحمه الله لما قدَّمنا من جواز الفُتيا بأقوال الصحابة والتابعين، لا بل بإيثارها على غيرها الله لما قدَّمنا من جواز الفُتيا بأقوال الصحابة والتابعين، لا بل بإيثارها على غيرها كما عَرَفْته مُبَرْهناً عليه قَبْلُ من كلام الشافعي وأعلام العِلم، فليُفهم كلامُ الشيخ

<u>;</u>

E

E

6

⁽١) قال المصنف: حذف الياء للضرورة.

 ⁽٢) قال المصنف: مراده بالمقتسم: أللقسم، أي: الحالف، قال بعض الأفاضل: لو قال: من
 كل ذي قَسَم: لكان أوف!!.

علوان رأمثاله ممن هَوَّل على الناس في مسألة الثلاث وغيرها، فإنَّ كل ذلك إنها يعني به فتوى غير أهل الرسوخ في العلم، وهذا حقَّ لاشكٌ فيه ولايُنكِرهُ مُنصِفٌ في أيًّ عصْر ومِصْر،

وأعجب العجب من اللهولين في الأمر وهم مقلدة جامدة استدلالهم بآية: (الطلاق مرتان) وجهلهم بها وراء ذلك من الأحاديث والآثار التي طفحت بها كتب «السنن» و «الصحاح»: فإن مجملات الكتاب العزيز بيَّنتها السنة الغرَّاء، وآيات الطلاق ألمُجْملة بينتها الأحاديث والآثار، ودوَّنتها الأسفارُ الكيارُ.

فقل لهذا المستدل بالمجمل: أتدري ماهو الطلاق الشرعي؟ ومتى يقع؟ وعلى من يقع؟ وكيف يقع؟ وما يُشترط لوقوعه؟ وما آداب إيقاعه؟ وما المأمور به منه؟ وما الممنهي عنه فيه؟ وما هو المجمع على وقوعه؟ وما هو المُختلف فيه؟ وأين يجتمع السَّلف والخَلف على وقوعه؟ وما هو دليل من لم يُوقعه في بعض الأحوال؟ ولم كان دليل السَّلف أقوى في هذا الباب؟ وما هي المرجحات في هذا الباب؟ وما هو الأقرب لقواعد الشريعة من اليُسر ورفع الحرج؟ فإن درى ذلك – وما إخاله مادام مُقلِّداً يدري – فذاك أهل لأن يخوض هذا الميدان، ويجول في ذاك الرهان، وإنْ لم يَدْر فَخَوْضُهُ فُضُولُ، ودواؤه الإعراض عنه كما وصَّى به الإمام الغزالي في مقدمة «فَيْصِل التفرقة»(١).

⁽۱) (ص۳).

خُلاصة مايقال في باب الطلاق

1

اعلم أن الآداب التي ذكرناها أولاً للتطليق، والمذاهب التي أسلفنا ماشرط اربابها لحل عقدة النكاح، كلها تدلُّ على أن أولئك الأئمة رضي الله عنهم يشترطون في وقوع الطلاق إذن الشارع فيه، وما لم يأذن فيه الشارع فهو عندهم لاغ غُرُر نافذ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقولهم أصلح في الدليل من قول من يوقع الطلاق الذي لم يأذن فيه الله ورسوله ويراه صحيحاً لازماً.

ويالجملة فلم يقل أحد، إن بجرد التكلم بالطلاق موجب لترتب أثره على أي وجه كان، بل لابد من أمر آخر وراء التكلم باللفظ، ولهذا اشترطت فيه الأثمة مااشترطت مما عرفته قبل .

ومن أعظم مايُحتج به في هذا الباب أن العصمة بالنكاح الصحيح ثبتت إجماعاً فلا تزول إلا بإجماع مثله والأصل بقاؤه حتى يثبت مايرفعه(١).

ورضي الله عن المجتهدين وحشرنا في زمرة اللنَّعَم عليهم أجمعين، إنه أرحم الراحمين.

⁽١) وإغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان، (ص٣٦).

خاتمة فيت لطائف

ومن اللكح التي يستجم بها في هذا الباب نوادر ماثورات عن العَرَب تدلُّ على أن العاقل منهم ماكان يأتي الطلاق إلا لأمر لا يلتثم معه شمل الأزواج، ولا ينتظم فيه عقد الزواج. فمن ذلك ماروي عن الأصمعي قال: كنت أختلف إلى أعرابي أقتبس منه الغريب «أي غريب اللغة» فكنت إذا استأذنت عليه يقول: ياأمامة اثذني له، فتقول: ادخل، فاستأذنت عليه مراراً فلم أسمعه يذكر أمامة، فقلت: يرحمك الله ماأسمعك تذكر أمامة، قال: فوجم وجمة، فندمت على ماكان مني، ثم أنشأ يقول:

ظَمَنَتُ أمامةً بالسطلاقِ ونحوتُ من غُل السوئساقِ بانَتُ فلم يألم لها قلب قلبي ولم تبك المآقسي ودواءً مالا تشتهيسه المنفسُ تعجيلُ المفراقِ والسعيشُ ليس يطيب من المفراق إلى غير اتفاق ومن ذلك ماروي عن الشيباني قال: طلق أبو موسى امرأته وقال فيها:

تجهّزي للطلاق وارتحلي فذا دواءُ اللهجسانيب الشرس ما أنيت بالحبّة الولود ولا عندك نفع يُرجى لملتمس للَيلتي حين بنت طالقة العرس النة العرس النة العرس بت منزلة لايها بشر منزلة ولا أنس لا أنا في لذة ولا أنس تلك على الحسف لا نظير لها وهذه ما يسوغ لي للسي

وعمَّ طلَّق امرأته ثم تبعتها نفسه مارواه الهيشم بن عدي قال! كانت شخت العُسريان بن الأسود بنت عمَّ له فطلَّقها فتبعثها نفسه، فكتب إليها يعرض لها بالرجوع، فكتب إليه:

إِنْ كُنْتُ ذَا حَاجِمةً فَاطْلِب لَمَا بِدُلًا النَّا الْمُ فَيُعِمْتُ مَسْعُولُ الْمُذِي ضَيِّعَتْ مَسْعُولُ

فكتب إليها:

E

Ÿ.

Ĕ

Ø.

图.

من كان ذا شغل فالله يكلؤه وقد لَهُونا به والحبل موصولُ وقد قضينا من استطرافه طَرَفاً وفي الليالي وفي أيامها طولُ

وممن طلَّق امرأته فتبعتها نفسه الفَرَزْدَق الشاعر، طلق النَّوار، ثم ندم في طلاقها وقال؛

ندمت ندامة الكسيمي لمًا غدت مني مُطَلَقة نوارُ وكانت جندي فخرجت منها كآدم حين أخرجه الضّرار

فأصب حت الغداة ألوم نفسي لأسر ليس لي فيه خيارُ ولو أن ملكت بها يميني ولو الخيارُ لكان علي للقدر الخيارُ

1.1

ومنهم قيس بن الذريح، وكان أبوه أُمَرَه بطلاقها فطلَّقها وندم، فقال في ذلك:

فوا كبدي على تسريح لبنى كالخداع وكان فراق لبنى كالخداع تكنفني الوشاة فأزعجوني فيا للناس للواشي المطاع فأصبحت الغداة الوم نفسي على أمسر وليس بمستطاع كمغبون يعض على يديه تبيّن غُبنه بعد السباع

وعن الهيثم بن عدي عن ابن عياش قال: كان النساء يجلس لخطابهن، فكانت امرأة من بني سلول تخطب وكان عبدالله بن هند السَّلولي يخطبها فإذا دخل عليها تقول له: فداك أبي وأمي وتُقبل عليه تحدثه، وكان شابٌ من بني سلول يخطبها، فإذا دخل عليها الشابُ وعندها عبدالله بن هند قالت للشاب: قم إلى النار وأقبلت بوجهها وحديثها عَلَى عبدالله، ثم إن الشاب تزوجها، فلَّما بلغ ذلك عبدالله بن هند قال:

أُوْدى بحبُ سُلَيمى فاتِكُ لَقِنَ كحبار كحبيةٍ برزت من بين أحسجار

إذا رأتمني تفديني وتجمعلهُ في المنار بالبتني المجمعولُ في النار

وله فيها:

歷

T.

Ÿ

1

ماذا تظن سُليسى إنْ أَلَـمُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَرَّاحُ مَلَّ فَكَ اهت خَرِّ عامتُهُ مَكَاهت في كفّه من رُقى السيطانِ مفتاحُ في كفّه من رُقى السيطانِ مفتاحُ

ومن مضحكات الحمقى في هذا الباب، ماروي أن الأصمعي قال للرشيد في بعض حديثه: بلغني يا أمير المؤمنين أن رجلًا من العرب طلق في يوم خمس لسوة.

قال: إنها يجوز ملك الرجل على أربع نسوة فكيف طلق خساً؟ .

قال: كان لرجل أربع نسوة فدخل عليهن يوماً فوجدهن متلاحيات متنازعات وكان شنظيراً(١).

فقال: إلى متى هذا التنازع؟ ماإخال هذا الأمر إلا من قِبَلك «يقول ذلك لامرأة منهن» اذهبي فأنت طالق،

فقالت له صاحبتها: عجلت عليها بالطلاق ولو أدَّبتها بغير ذلك لكنت حقيقاً.

فقال لها: وأنت أيضاً طالتُ.

١) قال المصنف: الشنظير: السيء الْخلِّق الفحّاش.

فقالت له الثالثة: قبُّحك الله فوالله لقد كانتا إليك محسنتين وعليك مفضَّلتين.

قال: وأنت أيتها المعدِّدة أياديها طالقُ أيضاً.

فقالت له الرابعة، وكانت هلالية وفيها أناة شديدة: ضاق صدرك عن ان تؤدب نساءَك إلا بالطلاق؟.

فقال: لها: وانت طالق أيضاً.

وكان ذلك بسمع جارة لها فأشرفت عليه وقد سمعت كلامه فقالت: والله ماشهدَتِ العربُ عليك وعلى قومك بالضعف إلا لِمَا بَلُوه منكم ووجدوه فيكم، أبيت إلا طلاق نسائك في ساعة واحدة!

فقال: وأنت أيضاً أيتها المؤنبة المتكلفة طالق إن أجاز زوجك. فأجابه من داخل بيته: قد أجزتُ، قد أجزتُ.

ومن ذلك مارواه أبو زيد قال: سَكِو حالتُ من الزّطّ(١) فحلف بالطلاق ليُغَنّينُه أبو عليّ الأشراسي، فمضى معه جماعة إلى أبي عليّ فأخبروه وقالوا: سَكِرَ فابتلي، وحلف بالطلاق لتغنينُه، فأقبل على الحائك فقال:

ياقِود سعد أيام حسايا رُدَّيداً إياك أن تعود قال أبوزيد: تفسيره ياسمين أخضر ياسمين طيب ياسمين رطب.

ومن لطيف مايؤثر عن امرأة أعرابية من هُوازن غاب عنها بعلُها وتركها معلَّقة الما ظعنتُ من باديتها إلى البصرة فدخلت على أميرها عبدالله بن أبي بكرة تشكو

⁽١) قال المصنف: جيلٌ من الهند، معرّب جتّ.

إليه حالها، وتبتّه حاجتها، فوقفت بين السّماطين(١) فقالت: أصلحَ الله الأمير وأمتع به، حدرتنا إليك سنة اشتد بلاؤها، وانكشف غطاؤها، أقودُ صبيةً صغاراً، وآخرين كباراً، في بلد شاسعة، تخفضنا خافضة، وترفعنا رافعة، لملهات من الدهر بريّن عظمي، وأذهبن لحمي، وتركنني والهة أدور بالحضيض، وقد ضاق بي البلد العريض، فسألت في أحياء العرب من الكاملة فضائلة، ألمعطى سائلة، المكفي نائلة؟ فدُللت عليك أصلحك الله تعالى، وأنا امرأة من هُوازن قد مات الوالد، وغاب الرافد، وأنت بعد الله غيائي، ومُنتهى أملي، فافعل بي إحدى ثلاث خصال: إما أن تردّني إلى بلدي، أو تحسن صفدي، أو تُقيم أودي، فقال؛ بل خصال: إما أن تردّني إلى بلدي، أو تحسن صفدي، أو تُقيم أودي، فقال؛ بل أجعهن لك، فلم يزل يجري عليها كما يجري على عياله حتى ماتت.

قال مؤلفه: هذا مأقُدُّر لنا جمعه في أيام سياحتنا إلى خَوْران وطبريا وحيفاً وعَكًا.

وكان تمام تسويدها يوم الجمعة ٨ جمادى الأولى في عكا سنة ١٣٣٢ والحمد الله على التمام(١).

包

⁽١) قال المصنف: الصفين.

⁽٢) في خاتمة والأصل؛ مأنصه:

قال المصحح للطبعة الأولى الدمشقية:

دعانا إلى نشر هذين الكتابين عناية السيد الإمام رحمه الله بإيقاف الناس على رحمة الله بهم، ورفع الإصر عنهم، مما كان غايته التي يرمي إليها ويسعى حولها.

وقد كان ألُّف الكتاب الثاني في رحلته الأخيرة، وأدركته المنيَّة قبل إعادة النظر عليه.

هُذا، وسنوالي إن شاء الله نَشْرَ ماخلُفه أستاذنا المؤلف فقيد العلم والإسلام، مما فيه خدمةً للدين ورحمةً بالمسلمين، رضى الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منقلبه ومثواه.

تم طبعها بحمد الله وعونه في غرة شعبان سنة ١٣٣٢هـ.

الفرش

: ,1

الصفحة .	•	الموضوع .
o	 	تقديم
4		
11	 	قيمة هذه الرسالة
14	 	ترجمة المصنف
۲٦	 	القاعدة في باب الطلاق
4	*	آداب التطليق المستنبطة
YV	 	من الكتاب والسنة
4		مذاهب بعض الأثمة المجتهدين
٣٧٠	 	في الحلف بالطلاق
		الفرق بين تعليق الطلاق الذي يقصد
2		به الايقاع والذي يقصد به اليمين
4.		والمذاهب في ذلك
		رد المسألة السريجية
ξΥ		من دهب إلى عدم الاعتداد
٤٣		بطلاق الحائض
		من ذهب إلى أن طلاق السكران من ذهب إلى أن طلاق السكران
		لغو لا عبرة به
£ £	 	
20	 	التقصيل في طارق العصبان

	£ \	1	ì					è	;	i	,	į	ě	;	•	· .		•			, ,			•				J	هاز	إل		لاؤ	طا		رأد	عنا	Y	1	اً ا	نفل
	2	٩	•		•	è		•	÷	å		*	4							i •			,	1		7			مک											
			1				4		-	•						4						رة	فا	5	يه	٠ و			م اا					. "	•			,		٠,
Č	•						*	÷	•	í	•	•	•	•					1			•	1	•	•	ı		4	في	Ė	5	i.	¥.	غو	زا	مارو	أو		بير	یه
				7				144	,						2			ì		Ċ	زوً	Ü	لط	ĺ,	ک	عا	د٠	ها	ا شد	Jİ.	-	ور	ج.	,	لى		المنا	ذه	٠	مو
0	1		b			,		÷	4							ï,			•	:		4	, ,÷	•		•	• •							٠	1 . 1	4		•		
				1				, .				1.0							4					•		:	,		بيخ	*	JI.	ت	پار	اب	ي	ه ف	ئپا،	ٺ	د ا	رد
Ó	٤		•			¥	•			i		•	•	:				¥	· 6										. 4		•	١.		 ري	مو	٠.	Ji.	ان	لو	=
0	٦		•		•	1		•					k.	• 1				•					.*		(ی	K	لط	ب ا	ار	٠,	ئي		نال	į	ما	بة	0	بلا	٠
0	٧							¥	4	i		•		¥ .			•		ė	•						• .	•				٠.	٠.	ف	t	له	پ		م	عاة	<u>.</u>
				•			r	,			٠						4	*		粋	10	F :	群	茶	杂			i,	٠					•	-1	-		4	,	i

g.